

المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣
"قياس القيمة العادلة"

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ "قياس القيمة العادلة"، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، كما صدر من غير أي تعديل.

المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣

قياس القيمة العادلة

الهدف

- ١ إن هذا المعيار:
- (أ) يعرف القيمة العادلة؛
- (ب) يضع في معيار واحد إطاراً لقياس القيمة العادلة؛
- (ج) يتطلب إفصاحات عن قياسات القيمة العادلة.
- ٢ القيمة العادلة هي قياس مُستند إلى السوق، وليس قياساً خاصاً بمنشأة. وقد تتوفر لبعض الأصول والالتزامات معاملات سوق يمكن رصدها أو معلومات سوق يمكن رصدها. وقد لا تتوفر لأصول والتزامات أخرى معاملات سوق يمكن رصدها ومعلومات سوق يمكن رصدها. ومع ذلك، فإن الهدف من قياس القيمة العادلة في كلتا الحالتين هو نفسه — تقدير السعر الذي يمكن أن تتم به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع الأصل أو لنقل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج في تاريخ القياس من منظور مشارك في السوق يحتفظ بالأصل أو مدين بالالتزام).
- ٣ عندما لا يتوفر سعر يمكن رصده لأصل أو التزام مطابق، فإن المنشأة تقيس القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم آخر يزيد قدر الإمكان من استخدام المدخلات الملائمة التي يمكن رصدها ويقل قدر الإمكان من استخدام المدخلات التي لا يمكن رصدها. ونظراً لأن القيمة العادلة هي قياس يُستند إلى السوق، فإنه يتم قياسها باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر. ونتيجة لذلك، فإن نية المنشأة الاحتفاظ بأصل أو تسوية التزام أو الوفاء به بأية صورة أخرى، ليست ذات صلة عند قياس القيمة العادلة.
- ٤ يركز تعريف القيمة العادلة على الأصول والالتزامات لأنهما الموضوع الرئيسي للقياس المحاسبي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطبيق هذا المعيار على أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة والمقيسة بالقيمة العادلة.

النطاق

- ٥ ينطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار آخر، أو يسمح بإجراء قياسات للقيمة العادلة أو بتقديم إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة (وقياسات، مثل القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو القياس المُستند إلى القيمة العادلة أو الإفصاحات حول تلك القياسات)، باستثناء ما هو محدد في الفقرتين ٦ و ٧.
- ٦ لا تنطبق متطلبات القياس والإفصاح الواردة في هذا المعيار على ما يلي:
- (أ) معاملات الدفع على أساس الأسهم الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٢ "الدفع على أساس الأسهم"؛
- (ب) معاملات الإيجار التي يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ "عقود الإيجار"؛
- (ج) القياسات التي لديها بعض أوجه التشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق الواردة في المعيار الدولي للمحاسبة ٢ "المخزون" أو قيمة الاستخدام الواردة في المعيار الدولي للمحاسبة ٣٦ "الهبوط في قيمة الأصول".
- ٧ إن الإفصاحات التي يتطلبها هذا المعيار — أو التي تتطلبها الفقرات ٩٥-٩٧ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩ فيما يخص المنشآت التي تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩ "المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات" — غير مطلوبة لما يلي:
- (أ) أصول الخطة المقيسة بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ١٩ "منافع الموظفين"؛

(ب) استثمارات خطة منافع التقاعد المقيسة بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٢٦ "المحاسبة والتقرير من قبل خطط منافع التقاعد";

(ج) الأصول التي يكون المبلغ الممكن استرداده منها هو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ١.٣٦

٨ ينطبق إطار قياس القيمة العادلة الموضح في هذا المعيار على كل من القياس الأولي والقياس اللاحق إذا كانت القيمة العادلة مطلوبة، أو مسموحاً بها، بموجب المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي.

القياس

تعريف القيمة العادلة

٩ يعرف هذا المعيار القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل، أو سيتم دفعه لنقل التزام، في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

١٠ تصف الفقرة ب ٢ المنهج العام لقياس القيمة العادلة.

الأصل أو الالتزام

١١ يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام معين. وبناءً عليه، فعند قياس القيمة العادلة، يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان خصائص الأصل أو الالتزام إذا كان المشاركون في السوق سيأخذون تلك الخصائص في الحسبان عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. وتشمل مثل هذه الخصائص، على سبيل المثال، ما يلي:

(أ) حالة الأصل وموقعه؛

(ب) القيود، إن وجدت، على بيع الأصل أو استخدامه.

١٢ سوف يختلف الأثر الواقع على القياس، والناشئ عن خاصية معينة، اعتماداً على الكيفية التي يأخذ بها المشاركون في السوق تلك الخاصية في الحسبان.

١٣ قد يكون الأصل أو الالتزام المقيس بالقيمة العادلة أياً مما يلي:

(أ) أصل أو التزام قائم بذاته (مثل أداة مالية أو أصل غير مالي)؛ أو

(ب) مجموعة من الأصول أو مجموعة من الالتزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات (مثل وحدة لتوليد النقد أو أعمال).

١٤ لأغراض الإثبات أو الإفصاح، يعتمد ما إذا كان الأصل أو الالتزام يُعد أصلاً أو التزاماً قائماً بذاته، أو مجموعة من الأصول، أو مجموعة من الالتزامات، أو مجموعة من الأصول والالتزامات، على وحدة حسابه. ويجب تحديد وحدة الحساب للأصل أو الالتزام وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي الذي يتطلب أو يسمح بقياس القيمة العادلة، باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا المعيار.

المعاملة

١٥ يفترض قياس القيمة العادلة أن الأصل أو الالتزام تتم مبادلتة في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين مشاركين في السوق لبيع الأصل أو لنقل الالتزام في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية.

١٦ يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

١ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "٧ إن الإفصاحات التي يتطلبها هذا المعيار غير مطلوبة لما يلي: (أ) ... (ب) ... (ج) ...".

(أ) في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام؛ أو

(ب) في السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام، في حالة عدم وجود سوق رئيسية.

١٧ لا يلزم المنشأة أن تقوم ببحث مستفيض في جميع الأسواق المحتملة لتحديد السوق الرئيسية أو السوق الأكثر نفعاً، في حالة عدم وجود سوق رئيسية، ولكن يجب عليها أن تأخذ في الحسبان جميع المعلومات المتاحة بشكل معقول. وما لم يثبت عكس ذلك، يُفترض أن السوق التي عادةً تدخل فيها المنشأة في معاملة لبيع الأصل أو نقل الالتزام هي السوق الرئيسية أو السوق الأكثر نفعاً في حالة عدم وجود سوق رئيسية.

١٨ إذا كانت هناك سوق رئيسية للأصل أو الالتزام، فيجب أن يتمثل قياس القيمة العادلة في السعر السائد في تلك السوق (سواءً كان ذلك السعر يمكن رصده بشكل مباشر أو يتم تقديره باستخدام أسلوب تقويم آخر)، حتى ولو كان من المحتمل أن يكون السعر في سوق مختلفة أكثر نفعاً في تاريخ القياس.

١٩ يجب أن يكون للمنشأة قدرة على الوصول إلى السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر نفعاً) في تاريخ القياس. ونظراً لأن المنشآت المختلفة (والأعمال ضمن تلك المنشآت) ذات الأنشطة المختلفة قد تكون لها القدرة على الوصول إلى أسواق مختلفة، فإن السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر نفعاً) لنفس الأصل أو الالتزام قد تكون مختلفة للمنشآت المختلفة (والأعمال ضمن تلك المنشآت). وبناءً عليه، يجب أن تؤخذ السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر نفعاً) (وتبعاً لذلك، المشاركون في السوق) في الحسبان من منظور المنشأة، وبذلك تتم مراعاة الاختلافات فيما بين المنشآت ذات الأنشطة المختلفة.

٢٠ بالرغم من أن المنشأة يجب أن تكون قادرة على الوصول إلى السوق، فإنه لا يلزمها أن تكون قادرة على بيع الأصل المعين أو نقل الالتزام المعين في تاريخ القياس لكي تكون قادرة على قياس القيمة العادلة على أساس السعر في تلك السوق.

٢١ حتى عندما لا تكون هناك سوق يمكن رصدها لتوفير معلومات التسعير بشأن بيع أصل أو نقل التزام في تاريخ القياس، فإن قياس القيمة العادلة يجب أن يفترض أن معاملة تتم في ذلك التاريخ، مع النظر إليها من منظور مشارك في السوق يحتفظ بالأصل أو مدين بالالتزام. وتشكل تلك المعاملة المُفترضة أساساً لتقدير السعر لبيع الأصل أو لنقل الالتزام.

المشاركون في السوق

٢٢ يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون بما يحقق لهم أفضل مصلحة اقتصادية.

٢٣ عند وضع تلك الافتراضات، لا يلزم المنشأة أن تحدد مشاركين معينين في السوق. وبدلاً من ذلك، يجب على المنشأة أن تحدد الخصائص التي تميز المشاركين في السوق بشكل عام، مع الأخذ في الحسبان العوامل الخاصة بجميع ما يلي:

(أ) الأصل أو الالتزام؛

(ب) السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر نفعاً) للأصل أو الالتزام؛

(ج) المشاركون في السوق الذين يمكن أن تدخل معهم المنشأة في معاملة في تلك السوق.

السعر

٢٤ القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة في السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر نفعاً) في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر يمكن رصده بشكل مباشر أو يتم تقديره باستخدام أسلوب تقويم آخر.

٢٥ لا يجوز تعديل السعر الذي في السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر نفعاً) المستخدم في قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام تبعاً لتكاليف المعاملة. ويجب أن تتم المحاسبة عن تكاليف المعاملة وفقاً للمعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي. ولا تُعد تكاليف المعاملة من خصائص الأصل أو الالتزام؛ ولكنها تتعلق بكل معاملة على حدة وسوف تختلف اعتماداً على كيفية دخول المنشأة في معاملة لأجل الأصل أو الالتزام.

٢٦ لا تشمل تكاليف المعاملة تكاليف المواصلات. وإذا كان الموقع من خصائص الأصل (كما قد يكون الحال، على سبيل المثال، بالنسبة لسلعة)، فيجب أن يتم تعديل السعر الذي في السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر نفعاً) تبعاً للتكاليف التي سيتم تكبدها، إن وجدت، لنقل الأصل من موقعه الحالي إلى ذلك السوق.

التطبيق على الأصول غير المالية

أقصى و أفضل استخدام للأصول غير المالية

٢٧ إن قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي يأخذ في الحسبان قدرة المشارك في السوق على توليد منافع اقتصادية عن طريق استخدام الأصل بأقصى و أفضل استخدام له أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر في السوق سيقوم باستخدام الأصل بأقصى و أفضل استخدام له.

٢٨ إن أقصى و أفضل استخدام للأصل غير المالي يأخذ في الحسبان استخدام الأصل الذي يكون ممكناً من الناحية المادية، وجائزاً من الناحية النظامية، ومجدياً من الناحية المالية، كما يلي:

(أ) إن الاستخدام الذي يكون ممكناً من الناحية المادية يأخذ في الحسبان الخصائص المادية للأصل التي يأخذها المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل (مثل موقع أو حجم العقار).

(ب) إن الاستخدام الذي يكون جائزاً من الناحية النظامية يأخذ في الحسبان أي قيود نظامية على استخدام الأصل والتي يأخذها المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل (مثل لوائح تقسيم المناطق المنطبقة على العقار).

(ج) إن الاستخدام الذي يكون مجدياً من الناحية المالية يأخذ في الحسبان ما إذا كان استخدام الأصل، الممكن من الناحية المادية والجائز من الناحية النظامية، يولد دخلاً أو تدفقات نقدية كافية (مع الأخذ في الحسبان تكاليف تحويل الأصل إلى ذلك الاستخدام) لإنتاج العائد الاستثماري الذي سيطلبه المشاركون في السوق من الاستثمار في ذلك الأصل الذي تم وضعه في ذلك الاستخدام.

٢٩ يتم تحديد أقصى و أفضل استخدام من منظور المشاركين في السوق، حتى ولو كانت المنشأة تنوي استخداماً آخر. وبالرغم من ذلك، فإنه يفترض أن استخدام المنشأة الحالي للأصل غير المالي هو أقصى و أفضل استخدام ما لم يُشر السوق أو عوامل أخرى إلى أن استخداماً مختلفاً من قبل المشاركين في السوق يمكن أن يعظم من قيمة الأصل.

٣٠ لحماية مركزها التنافسي، أو لأسباب أخرى، قد تنوي المنشأة ألا تستخدم بشكل نشط أصلاً غير مالي تم اقتناؤه أو قد تنوي عدم استخدام الأصل وفقاً لأقصى و أفضل استخدام له. فعلى سبيل المثال، قد يكون هذا هو الحال لأصل غير ملموس تم اقتناؤه وتخطط المنشأة أن تستخدمه بشكل دفاعي عن طريق منع الآخرين من استخدامه. ومع ذلك، فإن المنشأة يجب عليها أن تقيس القيمة العادلة للأصل غير المالي بافتراض أقصى و أفضل استخدام له من قبل المشاركين في السوق.

فرضية التقويم للأصول غير المالية

٣١ يحدد أقصى و أفضل استخدام للأصل غير المالي فرضية التقويم المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل كما يلي:

(أ) قد يحقق أقصى و أفضل استخدام للأصل غير المالي أقصى قيمة للمشاركين في السوق من خلال استخدام الأصل غير المالي مع أصول أخرى كمجموعة (تم تركيبها أو تهيئتها بأية صورة أخرى للاستخدام) أو مع أصول والتزامات الأخرى (على سبيل المثال "أعمال").

(١) إذا كان أقصى و أفضل استخدام للأصل هو أن يستخدم مع أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى، فإن القيمة العادلة للأصل هي السعر الذي سيتم استلامه في معاملة حالية لبيع الأصل بافتراض أن الأصل سيستخدم مع أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى وأن تلك الأصول والتزامات (أي الأصول المكملة له والتزامات المرتبطة بها) ستكون متاحة للمشاركين في السوق.

(٢) تشمل الالتزامات المرتبطة بالأصل وبالأصول المكملة له الالتزامات التي تمول رأس المال العامل، ولكنها لا تشمل الالتزامات المستخدمة لتمويل أصول بخلاف تلك الواقعة ضمن مجموعة الأصول.

(٣) يجب أن تكون الافتراضات حول أقصى وأفضل استخدام للأصل غير المالي متسقة لجميع الأصول (التي يُعد أقصى وأفضل استخدام ملائماً لها) في مجموعة الأصول أو مجموعة الأصول والالتزامات التي سيستخدم ضمنها الأصل.

(ب) قد يحقق أقصى وأفضل استخدام للأصل غير المالي أقصى قيمة للمشاركين في السوق على أساس أنه أصل قائم بذاته. وإذا كان أقصى وأفضل استخدام للأصل هو أن يستخدم على أساس أنه قائم بذاته، فإن القيمة العادلة للأصل هي السعر الذي سيتم استلامه في معاملة حالية لبيع الأصل لمشاركين في السوق يستخدمون الأصل على أساس أنه قائم بذاته.

٣٢ يُفترض في قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي أن الأصل يتم بيعه بما يتسق مع وحدة الحساب المحددة في المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي (الذي قد يكون أصلاً منفرداً). ويكون هذا هو الحال حتى عندما يفترض قياس القيمة العادلة أن أقصى وأفضل استخدام للأصل هو أن يُستخدم مع أصول أخرى أو مع أصول والالتزامات أخرى لأن قياس القيمة العادلة يفترض أن المشارك في السوق يحتفظ بالفعل بالأصول المكملة والالتزامات المرتبطة بها.

٣٣ تبين الفقرة ب٣ تطبيق مفهوم فرضية التقويم للأصول غير المالية.

التطبيق على الالتزامات وأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة

المبادئ العامة

٣٤ يُفترض في قياس القيمة العادلة أنه يتم نقل التزام مالي أو غير مالي أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة (مثل حصص حقوق الملكية المُصدرة على أنها عوض ضمن تجميع أعمال) إلى مشارك في السوق في تاريخ القياس. ويُفترض في نقل التزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة ما يلي:

(أ) أن الالتزام سيظل قائماً وأن المشارك في السوق المنقول إليه الالتزام سيكون مطالباً بالوفاء به. وأن الالتزام لن تتم تسويته مع الطرف المقابل أولن يتم التخلص منه بأية صورة أخرى في تاريخ القياس.

(ب) أن أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ستظل قائمة وأن المشارك في السوق المنقول إليه الأداة سيحصل على الحقوق ويتحمل المسؤوليات المرتبطة بالأداة. وأن الأداة لن يتم إلغاؤها أو التخلص منها بأية صورة أخرى في تاريخ القياس.

٣٥ حتى عندما لا تكون هناك سوق يمكن رصدها لتوفير معلومات التسعير بشأن نقل التزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة (مثلاً لأن القيود التعاقدية أو القيود النظامية الأخرى تمنع نقل مثل هذه البنود)، فقد تكون هناك سوق يمكن رصدها لمثل هذه البنود إذا كانت تحتفظ بها أطراف أخرى على أنها أصول (على سبيل المثال، سند تجاري أو خيار استدعاء على أسهم المنشأة).

٣٦ في جميع الحالات، يجب على المنشأة أن تزيد قدر الإمكان من استخدام المُدخلات الملائمة التي يمكن رصدها وأن تقلل قدر الإمكان من استخدام المُدخلات التي لا يمكن رصدها وذلك لتحقيق الهدف من قياس القيمة العادلة، وهو تقدير السعر الذي تتم به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لنقل الالتزام أو أداة حقوق الملكية بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية.

الالتزامات وأدوات حقوق الملكية التي تحتفظ بها أطراف أخرى على أنها أصول

٣٧ عندما لا يُتاح سعر معلن لنقل التزام أو أداة حقوق ملكية مطابقة أو مشابهة خاصة بالمنشأة ويحتفظ بالبند المطابق طرف آخر على أنه أصل، فإن المنشأة يجب عليها أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية من منظور مشارك في السوق يحتفظ بالبند المطابق على أنه أصل في تاريخ القياس.

٣٨ في مثل هذه الحالات، يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية كما يلي:

(أ) استخدام السعر المعلن في سوق نشطة للبند المطابق المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل، إذا كان ذلك السعر متاحاً.

(ب) استخدام مداخلات أخرى يمكن رصدها، إذا لم يكن ذلك السعر متاحاً، مثل السعر المعلن في سوق غير نشطة للبند المطابق الذي يحتفظ به طرف آخر على أنه أصل.

(ج) استخدام أسلوب تقويم آخر إذا لم تكن الأسعار التي يمكن رصدها في (أ) و(ب) متاحة، ومثال ذلك:

(١) منهج الدخل (على سبيل المثال، أسلوب القيمة الحالية الذي يأخذ في الحسبان التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع مشاركون في السوق أن يحصل عليها من الاحتفاظ بالالتزام أو أداة حقوق الملكية على أنها أصل؛ انظر الفقرتين ب١٠ وب١١).

(٢) منهج السوق (على سبيل المثال، استخدام الأسعار المعلنة للالتزامات أو أدوات حقوق ملكية مشابهة تحتفظ بها أطراف أخرى على أنها أصول، انظر الفقرات ب٥-ب٧).

٣٩ يجب على المنشأة أن تعدل السعر المعلن للالتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة يحتفظ بها طرف آخر على أنها أصل فقط إذا كانت هناك عوامل خاصة بالأصل لا تنطبق على قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية. ويجب على المنشأة أن تتأكد من أن سعر الأصل لا يعكس أثر قيد يمنع بيع ذلك الأصل. وفيما يلي بعض العوامل التي قد تبين أنه ينبغي تعديل السعر المعلن للأصل:

(أ) أن يكون السعر المعلن للأصل متعلقاً بالالتزام أو أداة حقوق ملكية مشابهة (ولكنها ليست مطابقة) يحتفظ بها طرف آخر على أنها أصل. فعلى سبيل المثال، قد يكون للالتزام أو أداة حقوق الملكية خاصية معينة (على سبيل المثال، الجودة الائتمانية للمصدر) تختلف عن تلك المنعكسة في القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية المشابهة المحتفظ بها على أنها أصل.

(ب) أن تكون وحدة الحساب للأصل ليست هي نفسها التي للالتزام أو أداة حقوق الملكية. فعلى سبيل المثال، فيما يخص الالتزامات، في بعض الحالات، يعكس السعر المعلن لأصل سعراً مُجمَعاً لحزمة تضم كلاً من المبالغ المستحقة من المصدر والتعزير الائتماني من طرف ثالث. فإذا لم تكن وحدة الحساب للالتزام هي التي للحزمة المُجمعة، فإن الهدف يتمثل في قياس القيمة العادلة للالتزام المصدر، وليس القيمة العادلة للحزمة المُجمعة. وعليه، ففي مثل هذه الحالات، تقوم المنشأة بتعديل السعر المرصود للأصل لاستبعاد أثر التعزير الائتماني من الطرف الثالث.

الالتزامات وأدوات حقوق الملكية التي لا تحتفظ بها أطراف أخرى على أنها أصول

٤٠ عندما لا يتوفر سعر معلن لنقل التزام أو أداة حقوق ملكية مطابقة أو مشابهة خاصة بالمنشأة ولا يحتفظ بالبند المطابق طرف آخر على أنه أصل، فإن المنشأة يجب عليها أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية باستخدام أسلوب تقويم من منظور مشارك في السوق يكون مديناً بالالتزام أو يكون قد أصدر المطالبة على حقوق الملكية.

٤١ على سبيل المثال، عند تطبيق أسلوب القيمة الحالية فإن المنشأة قد تأخذ في الحسبان أي مما يلي:

(أ) التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي يتوقع المشاركون في السوق أن يتكبدها للوفاء بالواجب، بما في ذلك التعويض الذي قد يطلبه مشاركون في السوق لتحمل الواجب (انظر الفقرات ب٣١-ب٣٣).

(ب) المبلغ الذي يتسلمه مشاركون في السوق للدخول في التزام أو أداة حقوق ملكية مطابقة أو إصدارهما، باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير البند المطابق (على سبيل المثال، الذي له الخصائص الائتمانية نفسها) في السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر نفعاً) لإصدار التزام أو أداة حقوق ملكية بالشروط التعاقدية نفسها.

مخاطر عدم الأداء

٤٢ تعكس القيمة العادلة للالتزام أثر مخاطر عدم الأداء. وتشمل مخاطر عدم الأداء، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر الائتمانية الخاصة بالمنشأة (حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ٧ "الأدوات المالية: الإفصاحات"). ويفترض أن تظل مخاطر عدم الأداء هي نفسها قبل نقل الالتزام وبعده.

٤٣ يجب على المنشأة، عند قياس القيمة العادلة للالتزام، أن تأخذ في الحسبان أثر مخاطرها الائتمانية (الوضع الائتماني) وأي عوامل أخرى قد تؤثر على احتمال الوفاء أو عدم الوفاء بالالتزام. وقد يختلف ذلك الأثر اعتماداً على الالتزام. ومثال ذلك:

(أ) ما إذا كان الالتزام يُعد واجباً بتسليم نقد (التزام مالي) أو واجباً بتسليم سلع أو خدمات (التزام غير مالي).

(ب) شروط التعزيزات الائتمانية المتعلقة بالالتزام، إن وجدت.

٤٤ تعكس القيمة العادلة للالتزام أثر مخاطر عدم الأداء على أساس وحدة حسابه. ولا يجوز لمُصدر التزام، تم إصداره مع تعزيز ائتماني غير منفصل عنه من طرف ثالث وتتم المحاسبة عنه بشكل منفصل عن الالتزام، أن يُضَيِّن أثر التعزيز الائتماني (على سبيل المثال، ضمان طرف ثالث لدين) في قياس القيمة العادلة للالتزام. وإذا تمت المحاسبة عن التعزيز الائتماني بشكل منفصل عن الالتزام، فإن المُصدر يأخذ في الحسبان الوضع الائتماني الخاص به وليس الخاص بالطرف الثالث الضامن عند قياسه القيمة العادلة للالتزام.

قيد يمنع تحويل التزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة

٤٥ لا يجوز للمنشأة، عند قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة، أن تُضَيِّن مُدخلاً منفصلاً أو تعديلاً للمدخلات الأخرى فيما يتعلق بوجود قيد يمنع نقل البند. ويتم تضمين أثر القيد الذي يمنع نقل التزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة إما بشكل صريح أو ضمني في المُدخلات الأخرى لقياس القيمة العادلة.

٤٦ على سبيل المثال، في تاريخ المعاملة، قبل كل من الدائن والملتزم سعر المعاملة للالتزام مع المعرفة التامة بأن الالتزام يتضمن قيداً يمنع نقله. ونتيجة لتضمين القيد في سعر المعاملة، فإنه ليس مطلوباً في تاريخ المعاملة استخدام مُدخل منفصل، أو إجراء تعديل على مُدخل موجود، لإظهار أثر القيد المفروض على النقل. وبالمثل، ليس مطلوباً في تواريخ القياس اللاحقة استخدام مُدخل منفصل، أو إجراء تعديل على مُدخل موجود، لإظهار أثر القيد المفروض على النقل.

الالتزام المالي بميزة تحت الطلب

٤٧ لا تقل القيمة العادلة للالتزام مالي بميزة تحت الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) عن المبلغ الواجب سداده عند الطلب، مخصصاً من أول تاريخ يمكن أن تتم فيه المطالبة بدفع المبلغ.

التطبيق على الأصول المالية والالتزامات المالية التي لها مراكز متقاصة في مخاطر السوق أو المخاطر الائتمانية للطرف المقابل

٤٨ تتعرض المنشأة التي تحتفظ بمجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية لمخاطر السوق (حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ٧) وللمخاطر الائتمانية (حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ٧) الخاصة بكل من الأطراف المقابلة. وإذا كانت المنشأة تدير تلك المجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية على أساس صافي تعرضها سواء لمخاطر السوق أو المخاطر الائتمانية، فإن المنشأة يُسمح لها بأن تطبق استثناء لهذا المعيار عند قياس القيمة العادلة. ويسمح ذلك الاستثناء للمنشأة بأن تقيس القيمة العادلة لمجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية على أساس السعر الذي يمكن أن يتم تسلمه لبيع صافي مركز طويل (أي أصل) مقابل التعرض لمخاطر معينة أو الذي يتم دفعه لنقل صافي مركز قصير (أي التزام) مقابل التعرض لمخاطر معينة في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية. وبناءً عليه، يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة لمجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية بشكل متسق مع الكيفية التي يمكن أن يسعر بها المشاركون في السوق صافي التعرض للمخاطر في تاريخ القياس.

٤٩ يُسمح للمنشأة بأن تستخدم الاستثناء الوارد في الفقرة ٤٨ فقط إذا كانت المنشأة تقوم بجميع ما يلي:

(أ) تدير مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية على أساس صافي تعرض المنشأة لمخاطر سوق معينة أو للخطر الائتماني لطرف مقابل معين وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة الخاصة بالمنشأة؛

(ب) تقدم معلومات على ذلك الأساس بشأن مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية إلى كبار موظفي إدارة المنشأة، حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للمحاسبة ٢٤ "الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة"؛

(ج) تطالب بقياس تلك الأصول المالية والالتزامات المالية، أو أنها قد اختارت قياسها، بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة تقرير.

٥٠ لا يتعلق الاستثناء الوارد في الفقرة ٤٨ بعرض القوائم المالية. ففي بعض الحالات، يختلف أساس عرض الأدوات المالية في قائمة المركز المالي عن أساس قياس الأدوات المالية، على سبيل المثال، إذا لم يتطلب أو لم يسمح معيار دولي للتقرير المالي بأن يتم عرض الأدوات المالية على أساس صافي. وفي مثل هذه الحالات، قد يلزم المنشأة أن تقوم بتخصيص التعديلات التي على مستوى المحفظة (انظر الفقرات ٥٣-٥٦) على الأصول والالتزامات الفردية التي تشكل مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية التي تُدار على أساس صافي تعرض المنشأة للمخاطر. ويجب على المنشأة أن تقوم بمثل هذه التخصيصات على أساس معقول ومتسق باستخدام منهجية مناسبة في ظل الظروف القائمة.

٥١ يجب على المنشأة أن تتخذ قراراً ضمن السياسات المحاسبية، وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "أساس إعداد القوائم المالية"، لاستخدام الاستثناء الوارد في الفقرة ٤٨. ويجب على المنشأة، التي تستخدم الاستثناء، أن تطبق تلك السياسة المحاسبية، بما في ذلك سياستها لتخصيص تعديلات سعري العرض والطلب (انظر الفقرات ٥٣-٥٥) والتعديلات الائتمانية (انظر الفقرة ٥٦)، إذا كانت منطبقة، بشكل متسق من فترة إلى أخرى لكل محفظة معينة.^٢

٥٢ ينطبق الاستثناء الوارد في الفقرة ٤٨ فقط على الأصول المالية والالتزامات المالية والعقود الأخرى الواقعة في نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية" (أو المعيار الدولي للمحاسبة ٣٩ "الأدوات المالية: الإثبات والقياس" إذا لم يكن المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ قد تم تطبيقه بعد). وينبغي أن تُقرأ الإشارات إلى الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في الفقرات ٤٨-٥١ و ٥٣-٥٦ على أنها تنطبق على جميع العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ (أو المعيار الدولي للمحاسبة ٣٩، إذا يكن المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ قد تم تطبيقه بعد) والمحاسب عنها وفقاً لذلك المعيار، بغض النظر عما إذا كانت تستوفي تعريف الأصول المالية أو الالتزامات المالية الواردة في المعيار الدولي للمحاسبة ٣٢ "الأدوات المالية: العرض".

التعرض لمخاطر السوق

٥٣ عند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة ٤٨ لقياس القيمة العادلة لمجموعة أصول مالية والتزامات مالية تُدار على أساس صافي تعرض المنشأة لمخاطر سوق معينة، يجب على المنشأة أن تطبق السعر الواقع ضمن الفرق بين سعري العرض والطلب، والذي يُعد الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل الظروف القائمة، على صافي تعرض المنشأة لمخاطر السوق تلك (انظر الفقرتين ٧٠ و ٧١).

٥٤ عند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة ٤٨، يجب على المنشأة أن تتأكد أن مخاطر السوق التي تتعرض لها في نطاق تلك المجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية هي نفسها تقريباً. فعلى سبيل المثال، لا تجمع المنشأة مخاطر معدل الفائدة المرتبطة بأصل مالي مع مخاطر سعر البضاعة المرتبطة بالتزام مالي لأن القيام بذلك لن يقلل من تعرض المنشأة لمخاطر معدل الفائدة أو مخاطر سعر البضاعة. وعند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة ٤٨، فإن أي مخاطر أساسية ناتجة عن عدم تطابق مُعاملات مخاطر السوق يجب أخذها في الحسبان عند قياس القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية الواقعة ضمن المجموعة.

٥٥ وبالمثل، يجب أن تكون مدة تعرض المنشأة لمخاطر سوق معينة ناتجة عن الأصول المالية والالتزامات المالية هي نفسها تقريباً. فعلى سبيل المثال، المنشأة التي تستخدم عقداً مستقبلياً مدته ١٢ شهراً مقابل التدفقات النقدية المرتبطة بالتعرض لمخاطر معدل الفائدة لمدة ١٢ شهراً على أداة مالية مدتها خمس سنوات ضمن مجموعة تتألف فقط من تلك الأصول المالية والالتزامات المالية، تقيس القيمة العادلة للتعرض لمخاطر معدل الفائدة لمدة ١٢ شهراً على أساس صافي، والتعرض المتبقي لمخاطر معدل الفائدة (أي السنوات ٢-٥) على أساس إجمالي.

^٢ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "يجب على المنشأة أن تتخذ قراراً ضمن السياسات المحاسبية، وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، لاستخدام الاستثناء الوارد في الفقرة ٤٨. ويجب على المنشأة، التي تستخدم الاستثناء، أن تطبق تلك السياسة المحاسبية، بما في ذلك سياستها لتخصيص تعديلات سعري العرض والطلب (انظر الفقرات ٥٣-٥٥) والتعديلات الائتمانية (انظر الفقرة ٥٦)، إذا كانت منطبقة، بشكل متسق من فترة إلى أخرى لكل محفظة معينة".

التعرض للمخاطر الائتمانية لطرف مقابل معين

٥٦ عند استخدام الاستثناء الوارد في الفقرة ٤٨ لقياس القيمة العادلة لمجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية تم الدخول فيها مع طرف مقابل معين، يجب على المنشأة أن تُضَيِّن أثر صافي تعرض المنشأة للمخاطر الائتمانية لذلك الطرف المقابل أو صافي تعرض الطرف المقابل للمخاطر الائتمانية للمنشأة في قياس القيمة العادلة عندما يمكن أن يأخذ المشاركون في السوق في الحسبان أي ترتيبات موجودة تقلل من التعرض للمخاطر الائتمانية في حالة التعثر في السداد (مثال ذلك، اتفاقية معاوضة رئيسية مع الطرف المقابل أو اتفاقية تتطلب مبادلة الضمان على أساس صافي تعرض كل طرف للمخاطر الائتمانية للطرف الآخر). ويجب أن يعكس قياس القيمة العادلة توقعات المشاركين في السوق بشأن احتمال أن يكون مثل هذا الترتيب واجب النفاذ نظاماً في حالة التعثر في السداد.

القيمة العادلة عند الإثبات الأولي

٥٧ عندما يتم اقتناء أصل أو تحمل التزام في معاملة تبادلية لذلك الأصل أو الالتزام، فإن سعر المعاملة هو السعر المدفوع لاقتناء الأصل أو المُستلم لتحمل الالتزام (سعر الدخول). وفي المقابل، فإن القيمة العادلة للأصل أو الالتزام هي السعر الذي يمكن أن يتم تسلمه لبيع الأصل أو يتم دفعه لنقل الالتزام (سعر الخروج). وليس بالضرورة أن تباع المنشآت الأصول بالأسعار المدفوعة لاقتنائها. وبالمثل، ليس بالضرورة أن تنقل المنشآت الالتزامات بالأسعار المستلمة لتحملها.

٥٨ في العديد من الحالات، سوف يساوي سعر المعاملة القيمة العادلة (على سبيل المثال، قد يكون ذلك هو الحال في تاريخ المعاملة عندما تحدث المعاملة لشراء أصل في السوق التي سيتم فيها بيع الأصل).

٥٩ عند تحديد ما إذا كانت القيمة العادلة عند الإثبات الأولي تساوي سعر المعاملة، يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان العوامل الخاصة بالمعاملة والخاصة بالأصل أو الالتزام. وتصف الفقرة بـ ٤ الحالات التي قد لا يمثل فيها سعر المعاملة القيمة العادلة للأصل أو الالتزام عند الإثبات الأولي.

٦٠ إذا تطلب معيار دولي آخر للتقرير المالي من المنشأة، أو سمح لها، بأن تقيس أصلاً أو التزاماً ابتداءً بالقيمة العادلة وكان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة، فإن المنشأة يجب عليها أن تثبت المكسب أو الخسارة الناتجة عن ذلك ضمن الربح أو الخسارة ما لم يحدد ذلك المعيار غير ذلك.

أساليب التقييم

٦١ يجب على المنشأة أن تستخدم أساليب التقييم المناسبة في ظل الظروف القائمة والتي تتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، بحيث تزيد إلى أكبر حد ممكن من استخدام المُدخلات الملائمة التي يمكن رصدها وتقلل إلى أكبر حد ممكن من استخدام المُدخلات التي لا يمكن رصدها.

٦٢ إن الهدف من استخدام أسلوب تقييم هو تقدير السعر الذي يمكن أن تتم به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع الأصل أو لنقل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية. وتوجد ثلاثة أساليب تقييم شائعة الاستخدام وهي منهج السوق ومنهج التكلفة ومنهج الدخل. وقد تم تلخيص الجوانب الرئيسية لتلك المناهج في الفقرات بـ ٥- ١١. ويجب على المنشأة أن تستخدم أساليب تقييم متسقة مع واحد أو أكثر من تلك المناهج لقياس القيمة العادلة.

٦٣ في بعض الحالات، سيكون من المناسب استخدام أسلوب تقييم واحد (على سبيل المثال، عند تقييم أصل أو التزام باستخدام الأسعار المعلنة في سوق نشطة لأصول أو التزامات مطابقة). وفي حالات أخرى، سيكون من المناسب استخدام عدة أساليب تقييم (على سبيل المثال، قد يكون ذلك هو الحال عند تقييم وحدة لتوليد النقد). وإذا تم استخدام عدة أساليب تقييم لقياس القيمة العادلة، فيجب أن يتم تقييم النتائج (أي المؤشرات ذات الصلة للقيمة العادلة) مع الأخذ في الحسبان مدى معقولية مدى القيم التي تشير إليها تلك النتائج. وقياس القيمة العادلة هو النقطة الواقعة ضمن ذلك المدى والتي تُعد الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل الظروف القائمة.

٦٤ إذا كان سعر المعاملة هو القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسوف يتم استخدام أسلوب تقييم يستخدم مُدخلات لا يمكن رصدها لقياس القيمة العادلة في فترات لاحقة، فيجب أن تتم معايرة أسلوب التقييم بحيث تتساوى عند الإثبات الأولي نتيجة أسلوب التقييم مع سعر المعاملة. وتضمن المعايرة أن أسلوب التقييم يعكس ظروف السوق الحالية، وتساعد المنشأة في تحديد ما إذا كان من الضروري

إجراء تعديل في أسلوب التقييم (على سبيل المثال، قد تكون هناك خاصية للأصل أو الالتزام لا يراعيها أسلوب التقييم). وبعد الإثبات الأولي، وعند قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب أو أساليب تقييم تستخدم مُدخلات لا يمكن رصدها، يجب على المنشأة أن تتأكد من أن أساليب التقييم تلك تعكس بيانات السوق التي يمكن رصدها (على سبيل المثال، السعر لأصل أو التزام مشابه) في تاريخ القياس.

٦٥ يجب أن يتم تطبيق أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة بشكل متسق. وبالرغم من ذلك، يكون التغيير في أسلوب التقييم أو في تطبيقه (على سبيل المثال، إدخال تغيير في ترجيحه عندما يتم استخدام أساليب تقييم متعددة أو تغيير في تعديل مُطبق على أسلوب تقييم) مناسباً إذا كان ينتج عن التغيير قياس مساوٍ أو أكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل الظروف القائمة. وقد يكون هذا هو الحال إذا وقعت، على سبيل المثال، أي من الأحداث الآتية:

- (أ) نشأت أسواق جديدة؛ أو
- (ب) توفرت معلومات جديدة؛ أو
- (ج) كانت هناك معلومات مستخدمة في السابق ولم تعد متاحة الآن؛ أو
- (د) تحسنت أساليب التقييم؛ أو
- (هـ) تغيرت ظروف السوق.

٦٦ يجب أن تتم المحاسبة عن التنقيحات الناتجة عن تغيير في أسلوب التقييم أو في تطبيقه على أنها تغيير في تقدير محاسبي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨. وبالرغم من ذلك، فإن الإفصاحات الواردة في المعيار الدولي للمحاسبة ٨ (أو في المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩ "المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات"، فيما يخص المنشأة التي تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٩) للتغيير في التقدير المحاسبي لا يلزم تقديمها للتنقيحات الناتجة عن تغيير في أسلوب التقييم أو في تطبيقه.^٣

مدخلات أساليب التقييم

المبادئ العامة

٦٧ يجب أن تزيد أساليب التقييم، المستخدمة لقياس القيمة العادلة، قدر الإمكان من استخدام المدخلات الملائمة التي يمكن رصدها وأن تقلل قدر الإمكان من استخدام المدخلات التي لا يمكن رصدها.

٦٨ من أمثلة الأسواق التي قد تكون فيها المدخلات من الممكن رصدها لبعض الأصول والالتزامات (على سبيل المثال، الأدوات المالية) أسواق الأوراق المالية وأسواق المتعاملين وأسواق السمسرة والأسواق بدون وسطاء (انظر الفقرة ب٣٤).

٦٩ يجب على المنشأة أن تختار المدخلات التي تتسق مع خصائص الأصل أو الالتزام والتي يمكن أن يأخذها المشاركون في السوق في الحسبان في معاملة للأصل أو الالتزام (انظر الفقرتين ١١ و ١٢). وفي بعض الحالات، ينتج عن تلك الخصائص تطبيق تعديل، مثل علاوة أو خصم (على سبيل المثال، علاوة سيطرة أو خصم حصة غير مهيمنة). وبالرغم من ذلك، لا يجوز أن ينطوي قياس القيمة العادلة على علاوة أو خصم غير متسق مع وحدة الحساب الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي الذي يتطلب قياس القيمة العادلة أو يسمح به (انظر الفقرتين ١٣ و ١٤). ولا يُسمح في قياس القيمة العادلة بالعلاوة أو الخصومات التي تعكس الحجم على أنه خاصية لحيازة المنشأة (وعلى وجه الخصوص، عامل المنع الذي يعدل السعر المعلن لأصل أو التزام لأن حجم التداول اليومي العادي للسوق ليس كافياً لاستيعاب الكمية التي تحتفظ بها المنشأة، كما هو موضح في الفقرة ٨٠) وليس على أنه خاصية للأصل أو الالتزام (على سبيل المثال، علاوة السيطرة عند قياس القيمة العادلة لحصة مهيمنة). وفي جميع الأحوال، إذا كان هناك سعر معلن في سوق نشطة (أي مُدخل من المستوى ١) لأصل أو التزام، فيجب على المنشأة أن تستخدم ذلك السعر المعلن بدون تعديل عند قياس القيمة العادلة، باستثناء ما هو محدد في الفقرة ٧٩.

^٣ تم تعديل هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. ويتم تطبيق هذا التعديل عندما تطبق المنشأة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨. وقد كان نص الفقرة قبل التعديل كما يلي: "يجب أن تتم المحاسبة عن التنقيحات الناتجة عن تغيير في أسلوب التقييم أو في تطبيقه على أنها تغيير في تقدير محاسبي وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨. وبالرغم من ذلك، فإن الإفصاحات الواردة في المعيار الدولي للمحاسبة ٨ للتغيير في التقدير المحاسبي لا يلزم تقديمها للتنقيحات الناتجة عن تغيير في أسلوب التقييم أو في تطبيقه".

المُدخلات المستندة إلى أسعار العرض والطلب

- ٧٠ إذا كان للأصل أو الالتزام المقيس بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب (على سبيل المثال، مُدخل من سوق للمتعاملين)، فيجب استخدام السعر الواقع ضمن الفرق بين سعري العرض والطلب والذي يُعد الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل الظروف القائمة بغض النظر عن المستوى الذي يتم فيه تصنيف المدخل في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (أي المستوى ١ أو ٢ أو ٣؛ انظر الفقرات ٩٠-٧٢). ويُسمح باستخدام أسعار العرض لمراكز الأصول وأسعار الطلب لمراكز الالتزامات، ولكن لا يُتطلب ذلك.
- ٧١ لا يمنع هذا المعيار استخدام المتوسط السعري للسوق أو أعراف التسعير الأخرى التي يستخدمها المشاركون في السوق كوسيلة عملية لقياسات القيمة العادلة الواقعة ضمن الفرق بين سعري العرض والطلب.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

- ٧٢ لزيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة، فإن هذا المعيار يضع تسلسلاً هرمياً للقيمة العادلة يصنف في ثلاثة مستويات مُدخلات أساليب التقويم المستخدمة لقياس القيمة العادلة (انظر الفقرات ٧٦-٩٠). ويعطي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الأولوية الأعلى للأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة (مُدخلات المستوى ١) والأولوية الأدنى للمدخلات التي لا يمكن رصدها (مُدخلات المستوى ٣).
- ٧٣ في بعض الحالات، قد يتم تصنيف المُدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لأصل أو التزام ضمن مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وفي تلك الحالات، يتم تصنيف قياس القيمة العادلة في مجمله ضمن نفس المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لأدنى مدخل يُعد مهماً بالنسبة لمجمل القياس. ويتطلب تقييم أهمية مدخل معين بالنسبة لمجمل القياس ممارسة الاجتهاد، مع الأخذ في الحسبان العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام. ولا يجوز أن تؤخذ في الحسبان التعديلات التي يتم إجراؤها للوصول إلى القياسات المستندة إلى القيمة العادلة، مثل تكاليف البيع عند قياس القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، عند تحديد المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يُصنّف فيه قياس القيمة العادلة.
- ٧٤ قد يؤثر مدى توفر المُدخلات الملائمة وخضوعها النسبي للتقدير الشخصي على اختيار أساليب التقويم المناسبة (انظر الفقرة ٦١). وبالرغم من ذلك، يعطي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الأولوية لمدخلات أساليب التقويم، وليس لأساليب التقويم المستخدمة لقياس القيمة العادلة. فعلى سبيل المثال، قد يتم تصنيف قياس القيمة العادلة المحدد باستخدام أسلوب القيمة الحالية ضمن المستوى ٢ أو المستوى ٣، اعتماداً على المُدخلات التي تُعد مهمة بالنسبة لمجمل القياس والمستوى الذي تُصنف ضمنه تلك المُدخلات في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.
- ٧٥ إذا تطلب مدخل يمكن رصده تعديلاً باستخدام مدخل لا يمكن رصده، ونتج عن ذلك التعديل قياساً للقيمة العادلة أعلى أو أقل بشكل جوهري، فيتم تصنيف القياس الناتج ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان المشاركون في السوق يأخذ في الحسبان أثر قيد مفروض على بيع أصل عند تقدير سعر الأصل، فإن المنشأة تعدل السعر المعلن لإظهار أثر ذلك القيد. وإذا كان ذلك السعر المعلن يُعد مُدخلاً ضمن المستوى ٢ وكان التعديل مُدخلاً لا يمكن رصده ويُعد مهماً بالنسبة لمجمل القياس، فإن القياس يتم تصنيفه ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

مُدخلات المستوى ١

- ٧٦ مُدخلات المستوى ١ هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.
- ٧٧ يوفر السعر المعلن في سوق نشطة أفضل دليل يمكن الاعتماد عليه للقيمة العادلة، وحينما يكون متاحاً، يجب أن يُستخدم بدون تعديل لقياس القيمة العادلة، باستثناء ما هو محدد في الفقرة ٧٩.
- ٧٨ ستوفر مُدخلات المستوى ١ للعديد من الأصول المالية والالتزامات المالية، التي قد يتم مُبادلة بعضها في أسواق نشطة متعددة (على سبيل المثال، في أسواق أوراق مالية مختلفة). وبناءً عليه، يكون التركيز في المستوى ١ على تحديد كل مما يلي:

(أ) السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام، أو السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام في حالة عدم وجود سوق رئيسية؛

(ب) ما إذا كانت المنشأة تستطيع الدخول في معاملة للأصل أو الالتزام بالسعر في ذلك السوق في تاريخ القياس.

لا يجوز للمنشأة أن تجري تعديلاً على مُدخل المستوى ١ إلا في الظروف الآتية: ٧٩

(أ) عندما تحتفظ المنشأة بعدد كبير من الأصول أو الالتزامات المتشابهة (ولكنها ليست متطابقة) (على سبيل المثال، الأوراق المالية التي تمثل ديوناً) التي يتم قياسها بالقيمة العادلة ويوجد سعر معلن متاح في سوق نشطة ولكن لا يمكن الوصول إليه بسهولة لكل من تلك الأصول والالتزامات بشكل منفرد (أي أنه في ظل العدد الكبير من الأصول والالتزامات المتشابهة التي تحتفظ بها المنشأة، فإنه من الصعب الحصول على معلومات التسعير لكل أصل أو التزام منفرد في تاريخ القياس). في تلك الحالة، يجوز للمنشأة، كوسيلة عملية، أن تقيس القيمة العادلة باستخدام طريقة تسعير بديلة لا تعتمد بشكل حصري على الأسعار المعلنة (على سبيل المثال، مصفوفة التسعير). وبالرغم من ذلك، فإن استخدام طريقة تسعير بديلة ينتج عنه قياس للقيمة العادلة يُصنف ضمن مستوى أدنى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

(ب) عندما لا يمثل السعر المعلن في سوق نشطة القيمة العادلة في تاريخ القياس. قد يكون ذلك هو الحال، على سبيل المثال، إذا وقعت أحداث مهمة (مثل معاملات في سوق بدون وسطاء أو صفقات في سوق سمسرة أو إعلانات) بعد إغلاق السوق ولكن قبل تاريخ القياس. ويجب على المنشأة أن تضع سياسة وتطبقها بشكل متسق لتحديد تلك الأحداث التي قد تؤثر على قياسات القيمة العادلة. وبالرغم من ذلك، فإذا تم تعديل السعر المعلن تبعاً لمعلومات جديدة، فإن التعديل ينتج عنه قياس قيمة عادلة يُصنف ضمن مستوى أدنى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

(ج) عند قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة باستخدام السعر المعلن لبند مطابق تتم المتاجرة فيه على أنه أصل في سوق نشطة، وذلك السعر يلزم تعديله تبعاً لعوامل خاصة بالبند أو الأصل (انظر الفقرة ٣٩). في حالة عدم الحاجة إلى إجراء تعديل للسعر المعلن للأصل، فإن نتيجة ذلك هي قياس للقيمة العادلة يُصنف ضمن المستوى ١ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. ومع ذلك، فإن أي تعديل للسعر المعلن للأصل ينتج عنه قياس للقيمة العادلة يُصنف ضمن مستوى أدنى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

٨٠ إذا كانت المنشأة تحتفظ بمركز في أصل أو التزام واحد (بما في ذلك، مركز يشمل عدداً كبيراً من الأصول أو الالتزامات المتطابقة، مثل حيازة أدوات مالية) وتتم المتاجرة في الأصل أو الالتزام في سوق نشطة، فيجب أن يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام ضمن المستوى ١ على أنها ناتج السعر المعلن للأصل أو الالتزام المنفرد والكمية التي تحتفظ بها المنشأة. وتكون تلك هي الحالة حتى ولو كان حجم التداول اليومي العادي للسوق غير كافٍ لاستيعاب الكمية المُحتفظ بها وكان إصدار أوامر لبيع المركز في معاملة واحدة من الممكن أن يؤثر على السعر المعلن.

مُدخلات المستوى ٢

٨١ مُدخلات المستوى ٢ هي المُدخلات بخلاف الأسعار المعلنة الواقعة ضمن المستوى ١ والتي يمكن رصدها للأصل أو الالتزام، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

٨٢ إذا كان للأصل أو الالتزام أجل (تعاقدي) محدد، فيجب أن يكون من الممكن رصد مُدخل من المستوى ٢ لما يقارب أجل الأصل أو الالتزام بالكامل. وتشمل مُدخلات المستوى ٢ ما يلي:

- (أ) الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المشابهة في أسواق نشطة.
- (ب) الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المطابقة أو المشابهة في أسواق غير نشطة.
- (ج) المُدخلات بخلاف الأسعار المعلنة التي يمكن رصدها للأصل أو الالتزام، على سبيل المثال:
 - (١) أسعار الفائدة ومنحنيات العائد التي يمكن رصدها على فترات معلنة شائعة؛
 - (٢) التقلبات الضمنية؛
 - (٣) فروق العوائد الائتمانية.
- (د) المُدخلات المؤيدة من السوق.

- ٨٣ تتفاوت التعديلات على مُدخلات المستوى ٢ بناءً على العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام. وتشمل تلك العوامل ما يلي:
- (أ) حالة أو موقع الأصل؛
- (ب) مدى ارتباط المُدخلات ببند قابلة للمقارنة مع الأصل أو الالتزام (بما في ذلك تلك العوامل الموضحة في الفقرة ٣٩)؛
- (ج) حجم أو مستوى النشاط في الأسواق التي تُرصد فيها المُدخلات.
- ٨٤ قد ينتج عن تعديل على مُدخل من المستوى ٢، يُعد مهماً بالنسبة لمجمل القياس، أن يُصنف قياس القيمة العادلة ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وذلك إذا استخدم التعديل مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها.
- ٨٥ تبين الفقرة ب ٣٥ استخدام مُدخلات المستوى ٢ لأصول والالتزامات معينة.
- مُدخلات المستوى ٣**
- ٨٦ مُدخلات المستوى ٣ هي المُدخلات التي لا يمكن رصدها للأصل أو الالتزام.
- ٨٧ يجب أن تُستخدم المُدخلات التي لا يمكن رصدها لقياس القيمة العادلة إلى المدى الذي لا تتوفر فيه مُدخلات ملائمة يمكن رصدها، مما يتيح التعامل مع الحالات التي يكون فيها نشاط السوق ضعيفاً، هذا إن وجد ابتداءً، للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. وبالرغم من ذلك، يظل هدف قياس القيمة العادلة هو نفسه، أي سعر الخروج في تاريخ القياس من منظور المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام. وبناءً عليه، يجب أن تعكس المُدخلات التي لا يمكن رصدها الافتراضات التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر.
- ٨٨ تشمل الافتراضات المتعلقة بالمخاطر تلك المخاطر الملازمة لأسلوب تقويم معين مُستخدم لقياس القيمة العادلة (مثل نموذج تسعير) والمخاطر الملازمة لمدخلات أسلوب التقويم. والقياس الذي لا يتضمن تعديلاً تبعاً للمخاطر لا يمثل قياساً للقيمة العادلة إذا كان المشاركون في السوق يدرجون تعديلاً تبعاً للمخاطر عند تسعير الأصل أو الالتزام. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الضروري إدراج تعديل تبعاً للمخاطر عندما يكون هناك عدم تأكيد كبير محيط بالقياس (على سبيل المثال، عندما يكون هناك انخفاض كبير في حجم النشاط أو مستواه عند مقارنته بنشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام، أو الأصول أو الالتزامات المشابهة، وتكون المنشأة قد حددت أن سعر المعاملة أو السعر المعلن لا يمثل القيمة العادلة، كما هو موضح في الفقرات ب٣٧-٤٧).
- ٨٩ يجب على المنشأة أن تضع المُدخلات التي لا يمكن رصدها باستخدام أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف القائمة، والتي قد تشمل البيانات الخاصة بالمنشأة. وعند وضع المدخلات التي لا يمكن رصدها، يمكن للمنشأة أن تبدأ بالبيانات الخاصة بها، ولكن يجب عليها أن تعدل تلك البيانات إذا أشارت المعلومات المتاحة بشكل معقول أن المشاركين الآخرين في السوق يمكن أن يستخدموا بيانات مختلفة أو إذا كان هناك شيء خاص بالمنشأة غير متاح للمشاركين الآخرين في السوق (على سبيل المثال، التأزُّرَّة الخاصة بالمنشأة). ولا يلزم أن تبذل المنشأة جهوداً مستفيضة لتحصل على معلومات عن افتراضات المشاركين في السوق. وبالرغم من ذلك، يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان جميع المعلومات المتعلقة بافتراضات المشاركين في السوق والتي تكون متاحة بشكل معقول. وتُعد المعلومات التي لا يمكن رصدها والتي يتم وضعها بالطريقة الموضحة أعلاه من افتراضات المشاركين في السوق وتحقيق الهدف من قياس القيمة العادلة.
- ٩٠ توضح الفقرة ب٣٦ استخدام مُدخلات المستوى ٣ لأصول والالتزامات معينة.

الإفصاح

- ٩١ يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية في تقييم كل مما يلي:
- (أ) فيما يخص الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي: أساليب التقويم والمدخلات المستخدمة لإجراء تلك القياسات.
- (ب) فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة التي تستخدم مُدخلات مهمة لا يمكن رصدها (المستوى ٣): أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر للفترة.

٩٢ لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة ٩١، يجب على المنشأة أن تأخذ جميع ما يلي في الحسبان:

- (أ) مستوى التفصيل اللازم لاستيفاء متطلبات الإفصاح؛
 - (ب) حجم التركيز الذي يجب إيلاؤه لكل من المتطلبات المختلفة؛
 - (ج) حجم التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به؛
 - (د) ما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة لمعلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المفصّل عنها.
- وإذا كانت الإفصاحات المقدمة وفقاً لهذا المعيار والمعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة ٩١، فيجب على المنشأة الإفصاح عمّا يلزم من معلومات إضافية لتحقيق تلك الأهداف.

٩٣ لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة ٩١، يجب على المنشأة أن تفصح كحد أدنى عن المعلومات الآتية لكل فئة من الأصول والالتزامات (انظر الفقرة ٩٤ للاطلاع على المعلومات المتعلقة بتحديد الفئات المناسبة للأصول والالتزامات) المقيسة بالقيمة العادلة (بما في ذلك، القياسات المستندة إلى القيمة العادلة ضمن نطاق هذا المعيار) في قائمة المركز المالي بعد الإثبات الأولي:

(أ) فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: قياس القيمة العادلة في نهاية فترة التقرير. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة غير المتكررة: أسباب القياس. قياسات القيمة العادلة المتكررة للأصول أو الالتزامات هي تلك التي تتطلبها، أو تسمح بها، معايير دولية أخرى للتقرير المالي في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة تقرير. وقياسات القيمة العادلة غير المتكررة للأصول أو الالتزامات هي تلك التي تتطلبها، أو تسمح بها، معايير دولية أخرى للتقرير المالي في قائمة المركز المالي في ظروف معينة (على سبيل المثال، عندما تقيس المنشأة أصلاً مُحْتَفَظاً به للبيع بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٥ "الأصول غير المتداولة المُحتَفَظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة" لأن القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع تكون أقل من مبلغه الدفترى).

(ب) فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تُصنّف ضمنه قياسات القيمة العادلة في مجملها (المستوى ١ أو ٢ أو ٣).

(ج) فيما يخص الأصول والالتزامات المُحتَفَظ بها في نهاية فترة التقرير والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر: مبالغ أي قياسات يتم نقلها بين المستوى ١ والمستوى ٢ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وأسباب ذلك النقل وسياسة المنشأة لتحديد الوقت الذي يُفترض أنه قد حدث فيه النقل بين المستويين (انظر الفقرة ٩٥). ويجب أن يُفصح عن القياسات التي يتم نقلها إلى كل مستوى ويجب أن يتم مناقشتها بشكل منفصل عن القياسات التي يتم نقلها من كل مستوى.

(د) فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المصنفة ضمن المستوى ٢ والمستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: وصف لأسلوب (أساليب) التقويم والمداخلات المُستخدمة في قياس القيمة العادلة. وإذا كان هناك تغيير قد حدث في أسلوب التقويم (على سبيل المثال، التغيير من منهج السوق إلى منهج الدخل أو استخدام أسلوب تقويم إضافي)، فيجب على المنشأة أن تفصح عن ذلك التغيير وعن سبب (أسباب) إجرائه. وفيما يخص قياسات القيمة العادلة المصنفة ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، يجب على المنشأة أن تقدم معلومات كمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المستخدمة في قياس القيمة العادلة. ولا تُطالب المنشأة بإيجاد معلومات كمية لكي تلتزم بهذا المتطلب المتعلق بالإفصاح إذا لم تكن المنشأة قد قامت بوضع مُدخلات كمية لا يمكن رصدها عند قياس القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم المنشأة أسعاراً من معاملات سابقة أو معلومات تسعير من طرف ثالث دون تعديل). وبالرغم من ذلك، لا يمكن للمنشأة عند تقديم هذا الإفصاح أن تتجاهل المُدخلات الكمية التي لا يمكن رصدها والتي تُعد مهمة لقياس القيمة العادلة وتكون متاحة بشكل معقول للمنشأة.

(هـ) فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مطابقة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغييرات خلال الفترة التي يمكن عزوها لما يلي:

- (١) مجموع المكاسب أو الخسائر خلال الفترة المثبتة ضمن الربح أو الخسارة، والبند (البندود) المستقل ضمن الربح أو الخسارة المثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر.

- (٢) مجموع المكاسب أو الخسائر خلال الفترة المثبتة ضمن الدخل الشامل الآخر، والبند (البند) المستقل ضمن الدخل الشامل الآخر المثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر.
- (٣) المشتريات والمبيعات والإصدارات والتسويات (ويُفصح بشكل منفصل عن كل نوع من أنواع تلك التغييرات).
- (٤) مبالغ أي قياسات يتم نقلها إلى أو من المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وأسباب ذلك النقل وسياسة المنشأة لتحديد الوقت الذي يُفترض أنه قد حدث فيه النقل (انظر الفقرة ٩٥). ويجب أن يُفصح عن القياسات التي يتم نقلها إلى المستوى ٣ ويجب أن يتم مناقشتها بشكل منفصل عن القياسات التي يتم نقلها من المستوى ٣.
- (و) فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: مبلغ مجموع المكاسب أو الخسائر خلال الفترة الوارد في البند (هـ) (١) والمدرج ضمن الربح أو الخسارة الذي يمكن عزوه إلى التغير في المكاسب أو الخسائر غير المحققة المتعلقة بتلك الأصول والالتزامات المُحتفظ بها في نهاية فترة التقرير، والبند (البند) المستقل ضمن الربح أو الخسارة المثبت فيه تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة.
- (ز) فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة المصنفة ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: وصف لآليات التقويم المُستخدمة من قبل المنشأة (بما في ذلك، على سبيل المثال كيف تقرر المنشأة سياساتها وإجراءاتها للتقويم وكيف تحلل التغيرات في قياسات القيمة العادلة من فترة إلى أخرى).
- (ح) فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:
- (١) فيما يخص جميع تلك القياسات: وصف سردي لحساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها إذا كان حدوث تغير في تلك المُدخلات إلى مبلغ مختلف قد ينتج عنه قياس قيمة عادلة أعلى أو أقل بشكل جوهري. وإذا كانت هناك علاقات متبادلة بين تلك المُدخلات والمُدخلات الأخرى التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياس القيمة العادلة، فيجب على المنشأة أن تقدم أيضاً وصفاً لتلك العلاقات المتبادلة وكيف يمكن لتلك العلاقات أن تضخم أو تخفف من أثر التغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها على قياس القيمة العادلة. ولتحقيق الالتزام بمتطلب الإفصاح ذلك، يجب أن يتضمن الوصف السردي للحساسية للتغيرات في المُدخلات التي لا يمكن رصدها، كحد أدنى، المُدخلات التي لا يمكن رصدها التي يتم الإفصاح عنها عند الالتزام بالبند (د).
- (٢) فيما يخص الأصول المالية والالتزامات المالية: إذا كان تغير واحد أو أكثر من المُدخلات التي لا يمكن رصدها لتعكس افتراضات بديلة ممكنة بدرجة معقولة من شأنه أن يغير القيمة العادلة بشكل جوهري، فيجب على المنشأة أن تبين تلك الحقيقة وأن تفصح عن أثر تلك التغييرات. ويجب على المنشأة أن تفصح عن الكيفية التي تم بها احتساب أثر تغير ليعكس افتراضاً بديلاً ممكناً بدرجة معقولة. ولذلك الغرض، يجب الحكم على جوهريّة التغير بالنظر إلى الربح أو الخسارة ومجموع الأصول أو مجموع الالتزامات، أو بالنظر إلى مجموع حقوق الملكية عندما يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.
- (ط) فيما يخص قياسات القيمة العادلة المتكررة وغير المتكررة: إذا كان أقصى وأفضل استخدام لأصل غير مالي يختلف عن استخدامه الحالي، فيجب على المنشأة أن تفصح عن تلك الحقيقة وعن سبب استخدام الأصل غير المالي بطريقة تختلف عن أقصى وأفضل استخدام له.

٩٤

يجب على المنشأة أن تحدد الفئات المناسبة للأصول والالتزامات على أساس ما يلي:

- (أ) طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام؛
- (ب) المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المُصنف ضمنه قياس القيمة العادلة.
- قد يلزم أن يكون عدد الفئات أكبر لقياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لأن تلك القياسات تحيط بها درجة أعلى من عدم التأكد والتقدير الشخصي. ويتطلب تحديد الفئات المناسبة للأصول والالتزامات، التي ينبغي أن تُقدم لها إفصاحات بشأن قياسات القيمة العادلة، قدراً من الاجتهاد. وسوف تتطلب غالباً فئة الأصول أو الالتزامات تفصيلاً أكثر من

مجرد البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وبالرغم من ذلك، يجب على المنشأة أن تقدم معلومات كافية تسمح بالمطابقة مع البنود المستقلة المعروضة في قائمة المركز المالي. وإذا حدد معيار دولي آخر للتقرير المالي الفئة لأصل أو التزام، فيجوز للمنشأة أن تستخدم تلك الفئة عند تقديم الإفصاحات المطلوبة الواردة في هذا المعيار إذا كانت تلك الفئة تستوفي المتطلبات الواردة في هذه الفقرة.

٩٥ يجب على المنشأة أن تفصح عن سياستها لتحديد الوقت الذي يُفترض أنه قد حدث فيه النقل بين المستويات في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وفقاً للفقرة ٩٣(ج) و(هـ)(٤)، وأن تتبع تلك السياسة بشكل ثابت. ويجب أن تكون السياسة بشأن توقيت إثبات عمليات النقل واحدة للنقل إلى المستويات والنقل منها. ومن أمثلة سياسات تحديد توقيت النقل ما يلي:

(أ) تاريخ الحدث أو التغير في الظروف الذي تسبب في النقل.

(ب) بداية فترة التقرير.

(ج) نهاية فترة التقرير.

٩٦ إذا اتخذت المنشأة قراراً ضمن السياسات المحاسبية لاستخدام الاستثناء الوارد في الفقرة ٤٨، فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.

٩٧ فيما يخص كل فئة من فئات الأصول والالتزامات غير المقيسة بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مُفصّل لها عن القيمة العادلة، يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة ٩٣(ب) و(د) و(ط). وبالرغم من ذلك، فإن المنشأة غير مُطلّبة بأن تقدم الإفصاحات الكمية عن المُدخلات المهمة التي لا يمكن رصدها المُستخدمة في قياسات القيمة العادلة المُصنفة ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة والمطلوبة بموجب الفقرة ٩٣(د). وفيما يخص مثل تلك الأصول والالتزامات، لا يلزم المنشأة أن تقدم الإفصاحات الأخرى المطلوبة بموجب هذا المعيار.

٩٨ فيما يخص الالتزام المُقيس بالقيمة العادلة والمُصدر مع تعزيز ائتماني غير منفصل عنه من طرف ثالث، يجب على المُصدر أن يفصح عن وجود ذلك التعزيز الائتماني وعمّا إذا كان أثر ذلك التعزيز منعكس في قياس القيمة العادلة للالتزام.

٩٩ يجب على المنشأة أن تعرض الإفصاحات الكمية المطلوبة بموجب هذا المعيار في شكل جدول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر مناسبة.

الملحق أ المصطلحات المعروفة

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار.

السوق النشطة	سوق تحدث فيها معاملات للأصل أو الالتزام بوتيرة وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير على أساس مستمر.
منهج التكلفة	أسلوب تقويم يعكس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي لاستبدال الطاقة الخدمية لأصل ما (يُشار إلى ذلك المبلغ عادةً بتكلفة الاستبدال الحالية).
سعر الدخول	السعر المدفوع لاقتناء أصل أو المُستلم لتحمل التزام في معاملة تبادلية.
سعر الخروج	السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو سيتم دفعه لنقل التزام.
التدفق النقدي المتوقع	المتوسط المرجح بالاحتمالات (أي متوسط التوزيع) للتدفقات النقدية المستقبلية المحتملة.
القيمة العادلة	السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل، أو سيتم دفعه لنقل التزام، في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.
أقصى و أفضل استخدام	استخدام لأصل غير مالي، من قبل المشاركين في السوق، يزيد -إلى أقصى حد ممكن- من قيمة الأصل أو مجموعة الأصول والالتزامات (على سبيل المثال، "أعمال") التي يُستخدم ضمنها الأصل.
منهج الدخل	أساليب التقويم التي تحول المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال، التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات) إلى مبلغ واحد حالي (أي مخصص). ويتم تحديد قياس القيمة العادلة على أساس القيمة التي تشير إليها توقعات السوق الحالية بشأن تلك المبالغ المستقبلية.
المُدخلات	الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر، مثل ما يلي:
	(أ) المخاطر الملزمة لأسلوب تقويم معين مُستخدم لقياس القيمة العادلة (مثل نموذج تسعير)؛
	(ب) المخاطر الملزمة لمدخلات أسلوب التقويم.
	وقد تكون المُدخلات من الممكن رصدها أو من غير الممكن رصدها.
مُدخلات المستوى ١	الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة، التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.
مُدخلات المستوى ٢	المُدخلات بخلاف الأسعار المعلنة الواقعة ضمن المستوى ١ والتي يمكن رصدها للأصل أو الالتزام، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.
مُدخلات المستوى ٣	المُدخلات التي لا يمكن رصدها للأصل أو الالتزام.
منهج السوق	أسلوب تقويم يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى المُتولدة عن معاملات السوق التي تنطوي على أصول أو التزامات أو مجموعة أصول والتزامات مطابقة أو قابلة للمقارنة (أي مشابهة)، مثل عمل من الأعمال.
المُدخلات المؤيدة من السوق	المُدخلات المشتقة بشكل رئيسي أو المؤيدة من بيانات السوق التي يمكن رصدها عن طريق العلاقة المتبادلة فيما بينها أو غيرها من الوسائل.

المشارك في السوق	المشترون والبائعون في السوق الرئيسية (أو الأكثر نفعاً) للأصل أو الالتزام والذين تتوفر فيهم الخصائص الآتية:
	(أ) أنهم مستقلون عن بعضهم، أي أنهم ليسوا أطرافاً ذات علاقة حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للمحاسبة ٢٤، على الرغم من أن السعر في معاملة مع طرف ذي علاقة يمكن استخدامه على أنه مُدخل لقياس القيمة العادلة إذا كان لدى المنشأة دليل على أنه قد تم الدخول في المعاملة حسب شروط السوق.
	(ب) أنهم يتمتعون بالمعرفة، ولديهم فهم معقول للأصل أو الالتزام والمعاملة باستخدام جميع المعلومات المتاحة، بما في ذلك المعلومات التي قد يتم الحصول عليها من خلال جهود الاطلاع النافي للجهالة العادية والمعتادة.
	(ج) أنهم قادرون على الدخول في معاملة بخصوص الأصل أو الالتزام.
	(د) أنهم راغبون في الدخول في معاملة بخصوص الأصل أو الالتزام، أي أن لديهم الدافع ولكنهم ليسوا مجبرين أو مكرهين بأية صورة أخرى على القيام بذلك.
السوق الأكثر نفعاً	السوق التي تزيد -إلى أقصى حد ممكن- من المبلغ الذي يتم تسلمه لبيع الأصل أو نقل -إلى أقصى حد ممكن- من المبلغ الذي يتم دفعه لنقل الالتزام، بعد الأخذ في الحسبان تكاليف المعاملة وتكاليف المواصلات.
مخاطر عدم الأداء	المخاطر المتمثلة في عدم وفاء المنشأة بأحد واجباتها. وتتضمن مخاطر عدم الأداء، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر الائتمانية الخاصة بالمنشأة.
المُدخلات التي يمكن رصدها	المُدخلات التي يتم إعدادها باستخدام بيانات السوق، مثل المعلومات المتاحة للعموم عن الأحداث أو المعاملات الفعلية، والتي تعكس الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام.
المعاملة في الظروف الاعتيادية المنتظمة	المعاملة التي تفترض التعرض للسوق لفترة تسبق تاريخ القياس للسماح بسير الأنشطة التسويقية المعتادة والمتعارف عليها للمعاملات التي تنطوي على مثل هذه الأصول أو الالتزامات؛ وهي ليست معاملة إجبارية (على سبيل المثال، تصفية إجبارية أو بيع اضطراري).
السوق الرئيسية	السوق التي بها أكبر حجم وأعلى مستوى من النشاط للأصل أو الالتزام.
علاوة المخاطر	التعويض الذي يسعى للحصول عليه المشاركون في السوق المُتَجَيِّبون للمخاطر مقابل تحملهم عدم التأكد الملازم للتدفقات النقدية لأصل أو التزام. ويشار إليها أيضاً بلفظ "التعديل تبعاً للمخاطر".
تكاليف المعاملة	تكاليف بيع أصل أو نقل التزام في السوق الرئيسية (أو الأكثر نفعاً) للأصل أو الالتزام، التي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى استبعاد الأصل أو نقل الالتزام والتي تستوفي كلا الضابطين الآتيين:
	(أ) أنها تنتج بشكل مباشر عن تلك المعاملة وتُعد ضرورية لها.
	(ب) أن المنشأة لم تكن ستتكبدها لو أنه لم يتم اتخاذ القرار ببيع الأصل أو نقل الالتزام (تشبه تكاليف البيع، الوارد تعريفها في المعيار الدولي للتقرير المالي ٥).
تكاليف المواصلات	التكاليف التي سيتم تحملها لتوصيل أصل من موقعه الحالي إلى سوقه الرئيسية (أو سوقه الأكثر نفعاً).
وحدة الحساب	مستوى تجميع أو تفصيل أصل أو التزام في معيار دولي للتقرير المالي لأغراض الإثبات.
المُدخلات التي لا يمكن رصدها	المُدخلات التي لا تتوفر بشأنها بيانات سوق والتي يتم وضعها باستخدام أفضل المعلومات المتوفرة بشأن الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام.

الملحق ب إرشادات التطبيق

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار. وهو يوضح تطبيق الفقرات ١-٩٩ وله نفس القوة التي تحظى بها سائر أجزاء المعيار.

ب١ قد تختلف الاجتهادات المطبقة في حالات التقويم المختلفة. ويوضح هذا الملحق الاجتهادات التي قد تنطبق عندما تقيس المنشأة القيمة العادلة في حالات تقويم مختلفة.

منهج قياس القيمة العادلة

ب٢ إن الهدف من قياس القيمة العادلة هو تقدير السعر الذي يمكن أن تتم به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع الأصل أو لنقل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية. ويتطلب قياس القيمة العادلة من المنشأة أن تحدد جميع ما يلي:

- (أ) الأصل أو الالتزام المعين الخاضع للقياس (بما يتسق مع وحدة حسابه).
- (ب) فيما يخص الأصل غير المالي: فرضية التقويم التي تكون مناسبة للقياس (بما يتفق مع أقصى وأفضل استخدام له).
- (ج) السوق الرئيسية (أو الأكثر نفعاً) للأصل أو الالتزام.
- (د) أسلوب (أساليب) التقويم المناسب للقياس، مع الأخذ في الحسبان مدى توفر البيانات التي يتم بها وضع المدخلات التي تمثل الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام والمستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يتم تصنيف المدخلات ضمنه.

فرضية التقويم للأصول غير المالية (الفقرات ٣١-٣٣)

ب٣ عند قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي يُستخدم مع أصول أخرى كمجموعة (تم تركيبها أو تهيئتها بأية صورة أخرى للاستخدام) أو مع أصول والتزامات أخرى (على سبيل المثال "أعمال")، فإن أثر فرضية التقويم يعتمد على الظروف. فعلى سبيل المثال:

- (أ) يمكن أن تكون القيمة العادلة للأصل هي نفسها سواء تم استخدام الأصل على أساس أنه قائم بذاته أو مع أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى. وقد يكون ذلك هو الحال إذا كان الأصل "أعمالاً" يستمر المشاركون في السوق في تشغيلها. وفي تلك الحالة، فإن المعاملة تنطوي على تقويم الأعمال في مجملها. ويتولد عن استخدام الأصول كمجموعة في أعمال مستمرة تأثيراً تكون متاحة للمشاركين في السوق (أي التأثيرية من منظور المشاركين في السوق التي ينبغي أن تؤثر تبعاً لذلك في القيمة العادلة للأصل سواء على أساس أنه قائم بذاته أو مقترن مع أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى).
- (ب) يمكن أن يُضمّن استخدام أصل مع أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى في قياس القيمة العادلة من خلال تعديلات على قيمة الأصل المُستخدم على أساس أنه قائم بذاته. وقد يكون ذلك هو الحال إذا كان الأصل ماكينة وتم تحديد قياس القيمة العادلة باستخدام سعر مرصود لماكينة مشابهة (لم يتم تركيبها أو تهيئتها بأية صورة أخرى للاستخدام)، مع تعديل القياس تبعاً لتكاليف المواصلات والتركيب بحيث يعكس قياس القيمة العادلة الوضع الحالي والموقع الحالي للماكينة (التي تم تركيبها وتهيئتها للاستخدام).
- (ج) يمكن أن يُضمّن استخدام أصل مع أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى في قياس القيمة العادلة من خلال افتراضات المشاركين في السوق المُستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل. فعلى سبيل المثال، إذا كان الأصل مخزوناً فريداً من نوعه لإنتاج تحت التشغيل وكان المشاركون في السوق سيحولون المخزون إلى بضائع تامة الصنع، فإن القيمة العادلة للمخزون تفترض أن المشاركين في السوق قد قاموا باقتناء، أو أنهم سيقومون باقتناء، أية ماكينة متخصصة لازمة لتحويل المخزون إلى بضائع تامة الصنع.

- (د) يمكن أن يُضْمَن استخدام أصل مع أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى في أسلوب التقويم المُستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل. وقد يكون هذا هو الحال عند استخدام طريقة الأرباح الزائدة لفترات متعددة لقياس القيمة العادلة لأصل غير ملموس لأن أسلوب التقويم ذلك يأخذ في الحسبان على وجه الخصوص المساهمة بأي أصول مكمل له والالتزامات المرتبطة به في المجموعة التي سيتم فيها استخدام مثل هذا الأصل غير الملموس.
- (هـ) في حالات محدودة للغاية، عندما تستخدم المنشأة أصلاً ضمن مجموعة من الأصول، قد تقيس المنشأة الأصل بمبلغ يقارب قيمته العادلة عند تخصيص القيمة العادلة لمجموعة الأصول على الأصول الفردية للمجموعة. وقد يكون ذلك هو الحال إذا كان التقويم ينطوي على عقار وكانت القيمة العادلة للعقار المُحسَّن (أي مجموعة أصول) يتم تخصيصها على الأصول المكوِّنة له (مثل الأرض والتحسينات).

القيمة العادلة عند الإثبات الأولي (الفقرات ٥٧-٦٠)

- ب٤ عند تحديد ما إذا كانت القيمة العادلة عند الإثبات الأولي تساوي سعر المعاملة، يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان العوامل الخاصة بالمعاملة وبالأصل أو الالتزام. فعلى سبيل المثال، قد لا يمثل سعر المعاملة القيمة العادلة لأصل أو التزام عند الإثبات الأولي إذا توفرت أي من الحالات الآتية:
- (أ) وقوع المعاملة بين أطراف ذات علاقة، على الرغم من أن السعر في معاملة مع طرف ذي علاقة يمكن استخدامه على أنه مُدخل لقياس القيمة العادلة إذا كان لدى المنشأة دليل على أنه قد تم الدخول في المعاملة حسب شروط السوق.
- (ب) حدوث المعاملة تحت الإكراه أو إجبار البائع على قبول السعر في المعاملة. فعلى سبيل المثال، قد يكون ذلك هو الحال إذا كان البائع يواجه صعوبات مالية.
- (ج) اختلاف وحدة الحساب التي يمثلها سعر المعاملة عن وحدة الحساب للأصل أو الالتزام المقيس بالقيمة العادلة. فعلى سبيل المثال، قد يكون ذلك هو الحال إذا كان الأصل أو الالتزام المقيس بالقيمة العادلة هو فقط أحد عناصر المعاملة (على سبيل المثال، في تجميع أعمال)، أو كانت المعاملة تتضمن حقوقاً وامتيازات غير منصوص عليها يتم قياسها بشكل منفصل وفقاً لمعيار دولي آخر للتقرير المالي، أو كان سعر المعاملة يتضمن تكاليف المعاملة.
- (د) اختلاف السوق التي تتم فيها المعاملة عن السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر نفعاً). فعلى سبيل المثال، يمكن أن تختلف تلك الأسواق إذا كانت المنشأة متعاملاً يدخل في معاملات مع عملاء في سوق التجزئة، ولكن السوق الرئيسية (أو الأكثر نفعاً) لمعاملة الخروج تكون مع متعاملين آخرين في سوق المتعاملين.

أساليب التقويم (الفقرات ٦١-٦٦)

منهج السوق

- ب٥ يستخدم منهج السوق الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى المتولدة عن معاملات السوق التي تنطوي على أصول أو التزامات أو مجموعة أصول والتزامات مطابقة أو قابلة للمقارنة (أي مشابهة)، مثل عمل من الأعمال.
- ب٦ على سبيل المثال، تستخدم عادةً أساليب التقويم المتسقة مع منهج السوق مضاعفات السوق المشتقة من مجموعة من النظائر. وقد تكون المضاعفات ضمن نطاقات فيها مضاعف مختلف لكل نظير. ويتطلب اختيار المضاعف المناسب ضمن النطاق ممارسة الاجتهاد، مع الأخذ في الحسبان العوامل النوعية والكمية الخاصة بالقياس.
- ب٧ تشمل أساليب التقويم المتسقة مع منهج السوق مصفوفة التسعير. ومصفوفة التسعير هي أسلوب حسابي يستخدم بشكل رئيسي لتقويم بعض أنواع الأدوات المالية، مثل الأوراق المالية التي تمثل ديناً، دون الاعتماد حصرياً على الأسعار المعلنة للأوراق المالية المحددة، ولكن بدلاً من ذلك يتم الاعتماد على علاقة الأوراق المالية بأوراق مالية أخرى معلنة تستخدم كمؤشر قياسي.

منهج التكلفة

- ب٨ يعكس منهج التكلفة المبلغ المطلوب في الوقت الحالي لاستبدال الطاقة الخدمية لأصل ما (يُشار إلى ذلك المبلغ عادةً بتكلفة الاستبدال الحالية).
- ب٩ من منظور بائع مشارك في السوق، يستند السعر الذي سيتم استلامه مقابل الأصل إلى التكلفة التي يتحملها مشترٍ مشارك في السوق لاقتناء أو إنشاء أصل بديل بمنافع نظيرة، مُعدلاً تبعاً للتقدم. وذلك لأن المشتري المشارك في السوق لن يدفع مقابل الأصل أكثر من المبلغ الذي يستطيع أن يستبدل به الطاقة الخدمية لذلك الأصل. ويشمل التقدم التدهور المادي والتقدم الوظيفي (التكنولوجي) والتقدم الاقتصادي (الخارجي)، وهو أوسع في مفهومه من الإهلاك لأغراض التقرير المالي (تخصيص التكلفة التاريخية) أو للأغراض الضريبية (استخدام أعمار خدمية محددة). وفي العديد من الحالات تُستخدم تكلفة الاستبدال الحالية لقياس القيمة العادلة للأصول الملموسة التي تُستخدم مع أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى.

منهج الدخل

- ب١٠ يحول منهج الدخل المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال، التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات) إلى مبلغ حالي (أي مخصوم) واحد. وعند استخدام منهج الدخل، فإن قياس القيمة العادلة يعكس توقعات السوق الحالية بشأن تلك المبالغ المستقبلية.
- ب١١ تشمل أساليب التقويم تلك، على سبيل المثال، ما يلي:
- (أ) أساليب القيمة الحالية (انظر الفقرات ب١٢-ب٣٠)؛
- (ب) نماذج تسعير الخيارات، مثل صيغة بلاك-سكولز-ميرتن أو نموذج ذو حدين (أي نموذج شبكي)، التي تتضمن أساليب القيمة الحالية وتعكس كلاً من القيمة الزمنية والقيمة الحقيقية للخيار؛
- (ج) طريقة الأرباح الزائدة لفترات متعددة، التي تُستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة.

أساليب القيمة الحالية

- ب١٢ توضح الفقرات ب١٣-ب٣٠ استخدام أساليب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة. وتركز تلك الفقرات على أسلوب تعديل معدل الخصم وأسلوب التدفقات النقدية المتوقعة (القيمة الحالية المتوقعة). ولا تفرض تلك الفقرات استخدام أسلوب قيمة حالية واحد محدد ولا تقصر استخدام أساليب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة على الأساليب التي تمت مناقشتها. وسوف يعتمد أسلوب القيمة الحالية المستخدم لقياس القيمة العادلة على الحقائق والظروف الخاصة بالأصل أو الالتزام الذي يجري قياسه (على سبيل المثال، ما إذا كانت أسعار الأصول أو الالتزامات القابلة للمقارنة يمكن رصدها في السوق أم لا) وعلى مدى توفر البيانات الكافية.

مكونات قياس القيمة الحالية

- ب١٣ القيمة الحالية (أي تطبيق لمنهج الدخل) هي أداة تستخدم لربط المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال، التدفقات النقدية أو القيم) بمبلغ حالي باستخدام معدل خصم. ويستوعب قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام أسلوب القيمة الحالية جميع العناصر الآتية من منظور المشاركين في السوق في تاريخ القياس:
- (أ) تقديراً للتدفقات النقدية المستقبلية للأصل أو الالتزام الذي يجري قياسه.
- (ب) التوقعات بشأن تغيرات محتملة في مبلغ التدفقات النقدية، وتوقيتها، تمثل عدم التأكد الملائم للتدفقات النقدية.
- (ج) القيمة الزمنية للنقود، مُثلة بالعائد على الأصول النقدية الحالية من المخاطر التي يكون لها تواريخ أو آجال استحقاق تتطابق مع الفترة التي تشملها التدفقات النقدية والتي لا تستحضر عدم تأكد في التوقيت ولا مخاطر تعثر المحتفظ بها في السداد (أي معدل فائدة خالي من المخاطر).
- (د) السعر مقابل تحمل عدم التأكد الملائم للتدفقات النقدية (أي علاوة المخاطر).

- (هـ) العوامل الأخرى التي يأخذها المشاركون في السوق في الحسبان في ظل الظروف القائمة.
- (و) فيما يخص أي التزام: مخاطر عدم الأداء فيما يخص ذلك الالتزام، بما في ذلك المخاطر الائتمانية الخاصة بالمنشأة (أي الملتزم).

المبادئ العامة

- ب١٤ تختلف أساليب القيمة الحالية في كيفية استيعابها للعناصر الواردة في الفقرة ب١٣. وبالرغم من ذلك، فإن جميع المبادئ العامة الآتية تحكم تطبيق أي أسلوب قيمة حالية يُستخدم لقياس القيمة العادلة:
- (أ) ينبغي أن تعكس التدفقات النقدية ومعدلات الخصم الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام.
- (ب) ينبغي أن تأخذ التدفقات النقدية ومعدلات الخصم في الحسبان العوامل التي يمكن عزوها إلى الأصل أو الالتزام الذي يجري قياسه فقط.
- (ج) لتجنب الازدواجية في احتساب آثار عوامل المخاطر وتجنب إغفالها، ينبغي أن تعكس معدلات الخصم الافتراضات التي تتسق مع تلك الملازمة للتدفقات النقدية. فعلى سبيل المثال، يُعد معدل الخصم الذي يعكس عدم التأكد في التوقعات المتعلقة بالتعثر المستقبلي في السداد مناسباً إذا كان يستخدم التدفقات النقدية التعاقدية لقرض (أي أسلوب لتعديل معدل الخصم). ولا يجوز أن يتم استخدام المعدل نفسه إذا كان يستخدم التدفقات النقدية المتوقعة (أي المرجحة بالاحتمالات) (أي أسلوب للقيمة الحالية المتوقعة) لأن التدفقات النقدية المتوقعة تعكس بالفعل الافتراضات المتعلقة بعدم التأكد في التعثر المستقبلي في السداد؛ وبدلاً من ذلك؛ ينبغي استخدام معدل خصم متناسب مع المخاطر الملازمة للتدفقات النقدية المتوقعة.
- (د) ينبغي أن تكون الافتراضات المتعلقة بالتدفقات النقدية ومعدلات الخصم متسقة داخلياً. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يتم خصم التدفقات النقدية الاسمية، التي تتضمن أثر التضخم، بمعدل يتضمن أثر التضخم. ويتضمن معدل الفائدة الاسمي الخالي من المخاطر أثر التضخم. وينبغي أن يتم خصم التدفقات النقدية الفعلية، التي لا تتضمن أثر التضخم، بمعدل لا يتضمن أثر التضخم. وبالمثل، ينبغي أن يتم خصم التدفقات النقدية بعد الضريبة باستخدام معدل خصم بعد الضريبة. وينبغي أيضاً أن يتم خصم التدفقات النقدية قبل الضريبة بمعدل يتسق مع تلك التدفقات النقدية.
- (هـ) ينبغي أن تكون معدلات الخصم متسقة مع العوامل الاقتصادية الأساسية للعملة المقوم بها التدفقات النقدية.

المخاطر وعدم التأكد

- ب١٥ يتم قياس القيمة العادلة باستخدام أساليب القيمة الحالية في الظروف التي يحيط بها عدم تأكد لأن التدفقات النقدية المستخدمة هي تقديرات وليست بمبالغ معلومة. وفي العديد من الحالات، يكون كل من مبلغ التدفقات النقدية وتوقيتها غير مؤكد. وحتى المبالغ الثابتة تعاقدياً، مثل دفعات سداد القرض، تكون غير مؤكدة إذا كانت هناك مخاطر تعثر في السداد.
- ب١٦ يطلب المشاركون في السوق عموماً تعويضاً (أي علاوة مخاطر) لتحمل عدم التأكد الملازم للتدفقات النقدية لأصل أو التزام. وينبغي أن يتضمن قياس القيمة العادلة علاوة مخاطر تعكس المبلغ الذي يطلبه المشاركون في السوق على أنه تعويض مقابل عدم التأكد الملازم للتدفقات النقدية. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن القياس لن يعبر بصدق عن القيمة العادلة. وفي بعض الحالات، قد يكون من الصعب تحديد علاوة المخاطر المناسبة. ومع ذلك، فإن درجة الصعوبة وحدها ليست سبباً كافياً لاستثناء علاوة المخاطر.
- ب١٧ تختلف أساليب القيمة الحالية في الكيفية التي تعدل بها القياس تبعاً للمخاطر وفي نوع التدفقات النقدية التي تستخدمها. فعلى سبيل المثال:
- (أ) يستخدم أسلوب تعديل معدل الخصم (انظر الفقرات ب١٨-ب٢٢) معدل خصم مُعدلاً بالمخاطر والتدفقات النقدية التعاقدية أو المُتعهد بها أو الأكثر احتمالاً.

(ب) تستخدم الطريقة ١ لأسلوب القيمة الحالية المتوقعة (انظر الفقرة ب٢٥) تدفقات نقدية متوقعة معدلة بالمخاطر ومعدلاً خالياً من المخاطر.

(ج) تستخدم الطريقة ٢ لأسلوب القيمة الحالية المتوقعة (انظر الفقرة ب٢٦) تدفقات نقدية متوقعة غير معدلة بالمخاطر ومعدل خصم مُعدل ليتضمن علاوة المخاطر التي يطلبها المشاركون في السوق. ويختلف ذلك المعدل عن المعدل المستخدم في أسلوب تعديل معدل الخصم.

أسلوب تعديل معدل الخصم

ب١٨ يستخدم أسلوب تعديل معدل الخصم مجموعة واحدة من التدفقات النقدية التي يتم اختيارها من مدى المبالغ المُقدرة المحتملة، سواء كانت تدفقات نقدية تعاقدية أو مُتعهداً بها (كما هو في حالة السند) أو تدفقات نقدية أكثر احتمالاً. وفي جميع الحالات، تكون تلك التدفقات النقدية مشروطة بوقوع أحداث محددة (على سبيل المثال، تكون التدفقات النقدية التعاقدية أو المُتعهد بها مقابل السند مشروطة بعدم حدوث تعثر في السداد من قبل المدين). ويتم اشتقاق معدل الخصم المستخدم في أسلوب تعديل معدل الخصم من معدلات العائد المرصودة للأصول أو الالتزامات القابلة للمقارنة التي يتم المُتاجرة بها في السوق. ومن ثم، يتم خصم التدفقات النقدية التعاقدية أو المُتعهد بها أو الأكثر احتمالاً بمعدل سوق مرصود أو مُقدر لتلك التدفقات النقدية المشروطة (أي معدل عائد سوقي).

ب١٩ يتطلب أسلوب تعديل معدل الخصم تحليلاً لبيانات السوق للأصول أو الالتزامات القابلة للمقارنة. ويتم التحقق من مدى القابلية للمقارنة عن طريق النظر في طبيعة التدفقات النقدية (على سبيل المثال، ما إذا كانت التدفقات النقدية تعاقدية أو غير تعاقدية وما إذا كان من المرجح أن تستجيب بشكل متشابه للتغيرات في الظروف الاقتصادية)، إضافة إلى عوامل أخرى (على سبيل المثال، الوضع الائتماني والضمان والمدة والشروط المقيدة والسيولة). وفي المقابل، إذا كان الأصل أو الالتزام القابل للمقارنة لا يعكس بشكل واضح المخاطر الملائمة للتدفقات النقدية للأصل أو الالتزام الذي يجري قياسه، فقد يمكن اشتقاق معدل خصم باستخدام بيانات لعدة أصول أو التزامات قابلة للمقارنة تُقرأ بالاقتران مع منحى العائد الخالي من المخاطر (أي باستخدام منهج "البناء").

ب٢٠ لتوضيح منهج البناء، افترض أن الأصل أ هو حق تعاقدى لاستلام ٨٠٠ وحدة عملة^٤ في سنة واحدة (أي أنه ليس هناك عدم تأكد محيط بالتوقيت). وأن هناك سوقاً قائمةً لأصول قابلة للمقارنة، والمعلومات حول تلك الأصول، بما في ذلك المعلومات عن السعر، متاحة. ومن تلك الأصول القابلة للمقارنة:

(أ) الأصل ب الذي هو حق تعاقدى لاستلام ١٢٠٠ وحدة عملة في سنة واحدة وله سعر سوقي قدره ١٠٨٣ وحدة عملة. وبالتالي، فإن معدل العائد السنوي الضمني (أي معدل عائد السوق في سنة واحدة) يبلغ ١٠,٨% [(١٢٠٠ / ١٠٨٣) - ١].

(ب) الأصل ج الذي هو حق تعاقدى لاستلام ٧٠٠ وحدة عملة في سنتين وله سعر سوقي قدره ٥٦٦ وحدة عملة. وبالتالي، فإن معدل العائد السنوي الضمني (أي معدل عائد السوق في سنتين) يبلغ ١١,٢% [(٧٠٠ / ٥٦٦) - ١].

(ج) جميع الأصول الثلاثة قابلة للمقارنة مع بعضها من حيث المخاطر (أي مقاييس التباين للسداد المحتمل والائتمان).

ب٢١ بالاستناد إلى توقيت الدفعات التعاقدية التي سيتم استلامها مقابل الأصل أ بالنسبة إلى توقيت الأصل ب والأصل ج (أي سنة واحدة للأصل ب مقابل سنتين للأصل ج)، يفترض أن الأصل ب أكثر قابلية للمقارنة مع الأصل أ. وباستخدام الدفعة التعاقدية التي سيتم استلامها فيما يتعلق بالأصل أ (٨٠٠ وحدة عملة) ومعدل السوق لسنة واحدة المشتق من الأصل ب (١٠,٨%)، فإن القيمة العادلة للأصل أ تكون ٧٢٢ وحدة عملة (٨٠٠ وحدة عملة / ١,١٠٨). وبدلاً من ذلك، وفي حالة عدم توفر معلومات سوقية عن الأصل ب، فإن معدل السوق لسنة واحدة يمكن اشتقاقه من الأصل ج باستخدام منهج البناء. وفي تلك الحالة، يتم تعديل معدل السوق لسنتين الذي يشير إليه الأصل ج (١١,٢%) إلى معدل سوق لسنة واحدة باستخدام الهيكل الزمني لمنحى العائد الخالي من المخاطر. وقد يتطلب الأمر الحصول على معلومات وتحليلات إضافية لتحديد ما إذا كانت علاوات المخاطر للأصول التي لسنة واحدة والتي لسنتين هي نفسها. وإذا

^٤ في هذا المعيار تُقوم المبالغ النقدية بـ "وحدات عملة (وحدة عملة)".

حُدّد أن علاوات المخاطر للأصول التي لسنة واحدة والتي لسنتين ليست هي نفسها، فإن معدل عائد السوق لسنتين يتم تعديله أيضاً تبعاً لذلك الأثر.

ب٢٢ عند تطبيق أسلوب تعديل معدل الخصم على مقبوضات أو مدفوعات ثابتة، يُدرج ضمن معدل الخصم تعديل تبعاً للمخاطر الملازمة للتدفقات النقدية للأصل أو الالتزام الذي يجري قياسه. وفي بعض التطبيقات لأسلوب تعديل معدل الخصم على التدفقات النقدية التي لا تكون مقبوضات أو مدفوعات ثابتة، قد يكون من الضروري تعديل التدفقات النقدية لتحقيق القابلية للمقارنة مع الأصل أو الالتزام المرصود الذي يتم اشتقاق معدل الخصم منه.

أسلوب القيمة الحالية المتوقعة

ب٢٣ يستخدم أسلوب القيمة الحالية المتوقعة -كنقطة بداية- مجموعة من التدفقات النقدية التي تمثل المتوسط المرجح بالاحتمالات لجميع التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة (أي التدفقات النقدية المتوقعة). ويكون التقدير الناتج مطابقاً للقيمة المتوقعة، التي تُعد، بالمصطلحات الاحصائية، المتوسط المرجح للقيم المحتملة لمتغير عشوائي منفصل مع استخدام الاحتمالات المتصلة بها على أنها الأوزان المرجحة. ونظراً لأن جميع التدفقات النقدية المحتملة هي مرجحة بالاحتمالات، فإن التدفق النقدي الناتج المتوقع لا يتوقف على شرط وقوع أي حدث محدد (على خلاف التدفقات النقدية المستخدمة في أسلوب تعديل معدل الخصم).

ب٢٤ عند اتخاذ قرار استثماري، فإن المشاركين في السوق المتجنبين للمخاطر سيأخذون في الحسبان مخاطر أن التدفقات النقدية الفعلية قد تختلف عن التدفقات النقدية المتوقعة. وتتميز نظرية المحفظة المالية بين نوعين من المخاطر:

- (أ) المخاطر غير المنتظمة (القابلة للتنوع)، وهي المخاطر الخاصة بأصل أو التزام معين.
- (ب) المخاطر المنتظمة (غير القابلة للتنوع)، وهي المخاطر المشتركة التي يشترك فيها أصل أو التزام مع البنود الأخرى في محفظة متنوعة.

تفترض نظرية المحفظة المالية أنه في حالة وجود سوق متوازنة، فإن المشاركين في السوق سيتم تعويضهم فقط عن تحمل المخاطر المنتظمة الملازمة للتدفقات النقدية. (أما في الأسواق التي تفتقر إلى الكفاءة أو غير المتوازنة، فقد تتوفر أشكال أخرى للعائد أو التعويض).

ب٢٥ تعدل الطريقة ١ لأسلوب القيمة الحالية المتوقعة التدفقات النقدية المتوقعة للأصل تبعاً للمخاطر المنتظمة (أي السوقية) عن طريق طرح علاوة مخاطر نقدية (أي التدفقات النقدية المتوقعة المعدلة تبعاً للمخاطر). وتمثل تلك التدفقات النقدية المعدلة تبعاً للمخاطر مُعادلاً للتدفق النقدي المؤكد، والذي يتم خصمه بمعدل فائدة خالٍ من المخاطر. ويشير مُعادل التدفق النقدي المؤكد إلى التدفق النقدي المتوقع (كما تم تعريفه)، مُعدلاً تبعاً للمخاطر بحيث أن المشارك في السوق يكون في وضع محايد بالنسبة لمبادلة تدفق نقدي مؤكد بتدفق نقدي متوقع. وعلى سبيل المثال، إذا كان المشارك في السوق على استعداد لمبادلة تدفق نقدي متوقع قدره ١٢٠٠ وحدة عملة مقابل تدفق نقدي مؤكد قدره ١٠٠٠ وحدة عملة، فإن مبلغ ١٠٠٠ وحدة عملة يُعد المُعادل المؤكد لمبلغ ١٢٠٠ وحدة عملة (أي أن المبلغ ٢٠٠ وحدة عملة يمثل علاوة المخاطر النقدية). وفي تلك الحالة، فإن المشارك في السوق سيكون في وضع محايد بالنسبة للأصل المحتفظ به.

ب٢٦ وفي المقابل، تعدل الطريقة ٢ لأسلوب القيمة الحالية المتوقعة التدفقات النقدية تبعاً للمخاطر المنتظمة (أي السوقية) عن طريق تطبيق علاوة مخاطر على معدل الفائدة الخالي من المخاطر. وبناءً عليه، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة بمعدل يتوافق مع معدل متوقع مرتبط بالتدفقات النقدية المرجحة بالاحتمالات (أي معدل عائد متوقع). ويمكن أن تستخدم النماذج المستخدمة لتسعير الأصول المحفوفة بالمخاطر، مثل نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، لتقدير معدل العائد المتوقع. ونظراً لأن معدل الخصم المستخدم في أسلوب تعديل معدل الخصم هو معدل عائد يتعلق بتدفقات نقدية مشروطة، فمن المرجح أن يكون أعلى من معدل الخصم المستخدم في الطريقة ٢ لأسلوب القيمة الحالية المتوقعة، والذي هو معدل عائد متوقع يتعلق بالتدفقات النقدية المتوقعة أو المرجحة بالاحتمالات.

ب٢٧ لتوضيح الطريقة ١ والطريقة ٢، افترض أن أصلاً له تدفقات نقدية متوقعة بقيمة ٧٨٠ وحدة عملة في سنة واحدة تم تحديدها على أساس التدفقات النقدية المحتملة والاحتمالات الميينة أدناه. وأن معدل الفائدة الخالي من المخاطر المُطبق للتدفقات النقدية التي بأفق زمني لسنة واحدة هو ٥%، وأن علاوة المخاطر المنتظمة لأصل له نفس وضع المخاطر هي ٣%.

التدفقات النقدية المحتملة	الاحتمالية	التدفقات النقدية المرجحة بالاحتمالات
٥٠٠ وحدة عملة	١٥%	٧٥ وحدة عملة
٨٠٠ وحدة عملة	٦٠%	٤٨٠ وحدة عملة
٩٠٠ وحدة عملة	٢٥%	٢٢٥ وحدة عملة
التدفقات النقدية المتوقعة		٧٨٠ وحدة عملة

ب٢٨ في هذا المثال التوضيحي البسيط، تمثل التدفقات النقدية المتوقعة (٧٨٠ وحدة عملة) المتوسط المرجح بالاحتمالات للنواتج الثلاثة المحتملة. وفي الحالات الأكثر واقعية، قد يكون هناك العديد من النواتج المحتملة. وبالرغم من ذلك، فلتطبيق أسلوب القيمة الحالية المتوقعة، فإنه ليس من الضروري دائماً أخذ توزيعات جميع التدفقات النقدية المحتملة في الحسبان باستخدام نماذج وأساليب معقدة. وبدلاً من ذلك، قد يكون من الممكن وضع عدد محدود من التصورات والاحتمالات المنفصلة التي تستوعب نسق التدفقات النقدية المحتملة. فعلى سبيل المثال، قد تستخدم المنشأة التدفقات النقدية المحققة لبعض الفترات السابقة الملائمة، والمعدلة تبعاً للتغيرات في الظروف التي تحدث لاحقاً (على سبيل المثال، التغيرات في العوامل الخارجية، بما في ذلك الظروف الاقتصادية أو السوقية، واتجاهات الصناعة والمنافسة بالإضافة إلى التغيرات في العوامل الداخلية التي تؤثر في المنشأة بشكل أكثر تحديداً)، مع الأخذ في الحسبان افتراضات المشاركين في السوق.

ب٢٩ من الناحية النظرية، تظل القيمة الحالية (أي القيمة العادلة) للتدفقات النقدية للأصل هي نفسها سواء تم تحديدها باستخدام الطريقة ١ أو الطريقة ٢، كما يلي:

(أ) باستخدام الطريقة ١، يتم تعديل التدفقات النقدية المتوقعة تبعاً للمخاطر المنتظمة (أي السوقية). وفي حالة عدم توفر بيانات سوقية تشير بشكل مباشر إلى مبلغ التعديل تبعاً للمخاطر، يمكن اشتقاق مثل هذا التعديل من نموذج لتسعير الأصل باستخدام مفهوم المعدلات المؤكدة. فعلى سبيل المثال، يمكن تحديد التعديل تبعاً للمخاطر (أي علاوة المخاطر النقدية التي قدرها ٢٢ وحدة عملة) باستخدام علاوة مخاطر منتظمة بنسبة ٣% (٧٨٠ وحدة عملة - [١,٠٨/١,٠٥])، وينتج عن ذلك تدفقات نقدية متوقعة معدلة تبعاً للمخاطر بقيمة ٧٥٨ وحدة عملة (٧٨٠ وحدة عملة - ٢٢ وحدة عملة). ويُعد المبلغ ٧٥٨ وحدة عملة المُعدل المؤكد للمبلغ ٧٨٠ وحدة عملة ويتم خصمه بمعدل الفائدة الخالي من المخاطر (٥%). وهكذا تكون القيمة الحالية (أي القيمة العادلة) للأصل ٧٢٢ وحدة عملة (٧٥٨ وحدة عملة / ١,٠٥).

(ب) باستخدام الطريقة ٢، لا يتم تعديل التدفقات النقدية المتوقعة تبعاً للمخاطر المنتظمة (أي السوقية). وبدلاً من ذلك، يتم إدراج التعديل تبعاً لتلك المخاطر ضمن معدل الخصم. وعليه، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة بمعدل عائد متوقع قدره ٨% (أي معدل الفائدة الخالي من المخاطر البالغ ٥% زائد علاوة المخاطر المنتظمة البالغة ٣%). وهكذا تكون القيمة الحالية (أي القيمة العادلة) للأصل ٧٢٢ وحدة عملة (٧٨٠ وحدة عملة / ١,٠٨).

ب٣٠ عند استخدام أسلوب القيمة الحالية المتوقعة لقياس القيمة العادلة، يمكن استخدام الطريقة ١ أو الطريقة ٢. ويعتمد اختيار الطريقة ١ أو الطريقة ٢ على الحقائق والظروف الخاصة بالأصل أو الالتزام الذي يجري قياسه ومدى توفر بيانات كافية والاجتهادات المطبقة.

تطبيق أساليب القيمة الحالية على الالتزامات وأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة التي لا تحتفظ بها أطراف أخرى على أنها أصول (الفقرتان ٤٠ و ٤١)

ب٣١ عند استخدام أسلوب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة للالتزام لا يحتفظ به طرف آخر على أنه أصل (على سبيل المثال، الالتزام بسحب أصل من الخدمة)، يجب على المنشأة جملة أمور من بينها أن تقدر التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي يتوقع المشاركون في السوق تكبدها عند الوفاء بالواجب. ويجب أن تتضمن تلك التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية توقعات المشاركين في السوق بشأن

تكاليف الوفاء بالواجب والتعويض الذي سيطلبه المشارك في السوق لتحمل الواجب. ويتضمن مثل ذلك التعويض العائد الذي سيطلبه المشارك في السوق مقابل ما يلي:

- (أ) القيام بالنشاط (أي قيمة الوفاء بالواجب؛ على سبيل المثال، باستخدام الموارد التي يمكن أن تستخدم لأنشطة أخرى).
- (ب) تحمل المخاطر المرتبطة بالواجب (أي علاوة المخاطر التي تعكس مخاطر أن التدفقات النقدية الخارجة الفعلية قد تختلف عن التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة؛ انظر الفقرة ب٣٣).

ب٣٢ على سبيل المثال، يوجد التزام غير مالي لا يتضمن معدل عائد تعاقدى وليس هناك عائد سوقي يمكن رصده لذلك الالتزام. في بعض الحالات، لن يمكن تمييز مكونات العائد الذي سيطلبه المشاركون في السوق عن بعضها (على سبيل المثال، عند استخدام السعر الذي سيطلبه متعاقد يُعد طرفاً ثالثاً- على أساس أنعاب ثابتة). وفي حالات أخرى، يلزم المنشأة أن تقدر تلك المكونات بشكل منفصل (على سبيل المثال، عند استخدام السعر الذي سيطلبه متعاقد -يُعد طرفاً ثالثاً- على أساس التكلفة زائد هامش ربح لأن المتعاقد في تلك الحالة لن يتحمل مخاطر التغيرات المستقبلية في التكاليف).

ب٣٣ تستطيع المنشأة أن تدرج علاوة مخاطر ضمن قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالمنشأة لا يحتفظ بها طرف آخر على أنها أصل بإحدى الطرق الآتية:

- (أ) عن طريق تعديل التدفقات النقدية (أي على أنها زيادة في مبلغ التدفقات النقدية الخارجة)؛ أو
- (ب) عن طريق تعديل المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية وصولاً إلى قيمها الحالية (أي على أنها تخفيض في معدل الخصم).

ويجب على المنشأة أن تضمن عدم ازدواجية احتساب التعديلات تبعاً للمخاطر، وعدم إغفالها. فعلى سبيل المثال، إذا تمت زيادة التدفقات النقدية المقدرة لتأخذ في الحسبان التعويض مقابل تحمل المخاطر المرتبطة بالواجب، فلا يجوز تعديل معدل الخصم ليعكس تلك المخاطر.

مُدخلات أساليب التقويم (الفقرات ٦٧-٧١)

ب٣٤ من أمثلة الأسواق التي قد تكون فيها المدخلات من الممكن رصدها لبعض الأصول والالتزامات (على سبيل المثال، الأدوات المالية) ما يلي:

(أ) أسواق الأوراق المالية. في سوق الأوراق المالية، تكون أسعار الإغلاق متاحة بسهولة وممثلة في العموم للقيمة العادلة. ومن أمثلة مثل هذه الأسواق سوق لندن للأوراق المالية.

(ب) أسواق المتعاملين. في سوق المتعاملين، يكون المتعاملون على استعداد للمتاجرة (إما بالشراء أو البيع لحسابهم الخاص)، موفرين بذلك سيولة من خلال استخدام رؤوس أموالهم للاحتفاظ بمخزون من البنود التي يقومون بإيجاد سوق لها. وعادةً ما تكون أسعار العرض والطلب (التي تمثل السعر الذي يكون المتعامل على استعداد للشراء به والسعر الذي يكون المتعامل على استعداد للبيع به، على الترتيب) متاحة بشكل أكثر سهولة من أسعار الإغلاق. وتُعد أسواق التداول خارج المنصة (التي يُعلن فيها عن الأسعار للعموم) من أسواق المتعاملين. وتوجد أيضاً أسواق متعاملين لبعض الأصول والالتزامات الأخرى، بما في ذلك بعض الأدوات المالية والسلع والأصول المادية (على سبيل المثال، المعدات المستخدمة).

(ج) أسواق السمسرة. في سوق السمسرة، يحاول السماسرة التوفيق بين المشتري والبائع، ولكنهم ليسوا على استعداد للمتاجرة لحسابهم الخاص. وبعبارة أخرى، لا يستخدم السماسرة رؤوس أموالهم الخاصة للاحتفاظ بمخزون من البنود التي يقومون بإيجاد سوق لها. ويعلم السماسر الأسعار المعروضة والأسعار المطلوبة من قبل الأطراف المعنية، ولكن عادة لا يدرك كل طرف متطلبات السعر للطرف الآخر. وفي بعض الأحيان، يمكن الاطلاع على أسعار المعاملات المنجزة. وتشمل أسواق السمسرة شبكات الاتصالات الإلكترونية، التي يتم فيها مطابقة طلبات الشراء مع طلبات البيع، وأسواق العقارات التجارية والسكنية.

(د) الأسواق بدون وسطاء. في السوق الذي بدون وسطاء، يتم التفاوض على المعاملات، سواء كانت معاملات لأول مرة أو إعادة بيع، بشكل مستقل بدون وسيط. وقد يُتاح للعموم القليل من المعلومات عن تلك المعاملات.

مُدخلات المستوى ٢ (الفقرات ٨١-٨٥)

ب٣٥

من أمثلة مُدخلات المستوى ٢ لأصول والتزامات معينة ما يلي:

(أ) مقايضة معدل فائدة ثابتة عند الاستلام متغيرة عند الدفع، استناداً إلى معدل مقايضة معدل الفائدة المعروض بين البنوك في لندن (الليبور). ويكون مُدخل المستوى ٢ هو معدل مقايضة الليبور إذا كان ذلك المعدل من الممكن رصده على فترات زمنية معلنة عادةً طوال مدة المقايضة تقريباً.

(ب) مقايضة معدل فائدة ثابتة عند الاستلام متغيرة عند الدفع، استناداً إلى منحى عائد مُقوّم بعملة أجنبية. ويكون مُدخل المستوى ٢ هو معدل المقايضة استناداً إلى منحى عائد مُقوّم بعملة أجنبية والذي يكون من الممكن رصده على فترات زمنية معلنة عادةً طوال مدة المقايضة تقريباً. ويكون ذلك هو الحال إذا كانت مدة المقايضة ١٠ سنوات وكان ذلك المعدل من الممكن رصده على فترات زمنية معلنة عادةً لمدة ٩ سنوات، شريطة ألا يكون أي استقراء معقول لمنحى العائد في السنة العاشرة مهماً لقياس القيمة العادلة للمقايضة بكاملها.

(ج) مقايضة معدل فائدة ثابتة عند الاستلام متغيرة عند الدفع، استناداً إلى معدل أساسي لبنك محدد. ويكون مُدخل المستوى ٢ هو المعدل الأساسي للبنك والذي يتم اشتقاقه من خلال الاستقراء إذا كانت القيم التي يتم استقراءها مؤيدة ببيانات سوق من الممكن رصدها، على سبيل المثال، عن طريق الارتباط بمعدل فائدة من الممكن رصده طوال مدة المقايضة تقريباً.

(د) خيار لمدة ثلاثة سنوات على أسهم مُتداولة في السوق المالية. ويكون مُدخل المستوى ٢ هو التقلب الضمني للأسهم والذي يتم اشتقاقه من خلال الاستقراء للسنة الثالثة إذا توفر كلا الشرطين الآتيين:

(١) أن يكون من الممكن رصد الأسعار للخيارات على الأسهم لمدة سنة واحدة وستين.

(٢) أن يكون التقلب الضمني الذي تم استقراؤه لخيار لمدة ثلاث سنوات مؤيداً ببيانات سوق من الممكن رصدها طوال مدة الخيار تقريباً.

وفي تلك الحالة يمكن اشتقاق التقلب الضمني من خلال الاستقراء من التقلب الضمني للخيارات على الأسهم لمدة سنة واحدة وستين ويمكن تأييده بالتقلب الضمني للخيارات التي لمدة ثلاث سنوات على أسهم المنشآت القابلة للمقارنة، شريطة التأكد من الارتباط بالتقلبات الضمنية التي لمدة سنة واحدة وستين.

(هـ) ترتيب الترخيص. فيما يخص ترتيب الترخيص الذي يتم اقتناؤه ضمن عملية تجميع أعمال والذي يكون قد تم التفاوض عليه مؤخراً مع طرف غير ذي علاقة من قبل المنشأة المستحوذ عليها (الطرف في ترتيب الترخيص)، يكون مُدخل المستوى ٢ هو معدل عوائد حقوق الملكية الفكرية في العقد مع الطرف غير ذي العلاقة عند بدء الترتيب.

(و) مخزون السلع تامة الصنع في منفذ بيع بالتجزئة. فيما يخص مخزون البضاعة تامة الصنع الذي يتم اقتناؤه ضمن عملية تجميع أعمال، يكون مُدخل المستوى ٢ إما سعراً للعملاء في سوق تجزئة أو سعراً لتجار التجزئة في سوق الجملة، معدلاً تبعاً للفروق بين حالة وموقع بند المخزون وبند المخزون القابلة للمقارنة (أي المشابهة) بحيث يعكس قياس القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه في معاملة لباع المخزون إلى تاجر تجزئة آخر يقوم باستكمال جهود البيع المطلوبة. ومن الناحية النظرية، سيكون قياس القيمة العادلة هو نفسه، سواء تم إجراء تعديلات على سعر التجزئة (بالتخفيض) أو على سعر البيع بالجملة (بالزيادة). وبشكل عام، ينبغي أن يُستخدم لقياس القيمة العادلة السعر الذي يتطلب القدر الأقل من التعديلات الخاضعة للتقدير الشخصي.

(ز) المبنى المُحتفظ به والمستخدم. يكون مُدخل المستوى ٢ هو السعر للمتر المربع من المبنى (مضاعف تقويم) المشتق من بيانات السوق التي يمكن رصدها، على سبيل المثال، المضاعفات المشتقة من أسعار في معاملات مرصودة تنطوي على مبانٍ قابلة للمقارنة (أي مشابهة) في مواقع مشابهة.

(ح) وحدة توليد النقد. يكون مُدخل المستوى ٢ مضاعف تقويم (أي مضاعف الأرباح أو الإيراد أو مقياس أداء مشابه) مشتق من بيانات السوق التي يمكن رصدها، على سبيل المثال، المضاعفات المشتقة من أسعار في معاملات مرصودة تنطوي على أعمال قابلة للمقارنة (أي مشابهة)، مع الأخذ في الحسبان العوامل التشغيلية والسوقية والمالية وغير المالية.

مُدخلات المستوى ٣ (الفقرات ٨٦-٩٠)

- ب٣٦ من أمثلة مُدخلات المستوى ٣ لأصول والتزامات معينة ما يلي:
- (أ) مقايضة عملة طويلة الأجل. يكون مُدخل المستوى ٣ معدل فائدة بعملة محددة لا يمكن رصده ولا يمكن تأييده ببيانات السوق التي يمكن رصدها على فترات زمنية معلنة عادةً ولا بأية وسائل أخرى طوال مدة مقايضة العملة تقريباً. وتكون معدلات الفائدة في مقايضات العملات هي معدلات المقايضة المحسوبة من منحنيات العائد للدول المعنية.
- (ب) خيار لمدة ثلاث سنوات على أسهم مُتداولة في السوق المالية. يكون مُدخل المستوى ٣ هو التقلب التاريخي، أي تقلب الأسهم المشتق من الأسعار التاريخية للأسهم. ولا يمثل التقلب التاريخي عادةً توقعات المشاركين الحاليين في السوق بشأن التقلب المستقبلي، حتى ولو كان هو المعلومة الوحيدة المتاحة لتسعير الخيار.
- (ج) مقايضة معدل الفائدة. يكون مُدخل المستوى ٣ أي تعديل يتم إجراؤه على سعر (غير ملزم) متفق عليه في وسط السوق للمقايضة ويتم تطويره باستخدام بيانات لا يمكن رصدها بشكل مباشر ولا يمكن تأييده على أي نحو آخر ببيانات السوق التي يمكن رصدها.
- (د) الالتزام بسحب أصل من الخدمة الذي يتم تحمله ضمن عملية تجميع أعمال. يكون مُدخل المستوى ٣ أي تقدير حالي يتم إجراؤه باستخدام البيانات الخاصة بالمنشأة حول التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي ستدفع للوفاء بالواجب (بما في ذلك توقعات المشاركين في السوق بشأن تكاليف الوفاء بالواجب والتعويض الذي سيطلبه المشاركون في السوق مقابل تحمله الواجب بتفكيك الأصل) إذا لم تكن هناك معلومات متاحة بشكل معقول تبين أن المشاركين في السوق سيستخدمون افتراضات مختلفة. ويُستخدم مُدخل المستوى ٣ ذلك في أسلوب القيمة الحالية مع مُدخلات أخرى، مثل المعدل الحالي للفائدة الخالي من المخاطر أو المعدل الخالي من المخاطر المعدل تبعاً للائتمان إذا انعكس أثر الوضع الائتماني للمنشأة على القيمة العادلة للالتزام في معدل الخصم بدلاً من أن ينعكس في تقدير التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية.
- (هـ) وحدة توليد النقد. يكون مُدخل المستوى ٣ أي توقع مالي (مثل التدفقات النقدية أو الربح أو الخسارة) يتم تطويره باستخدام البيانات الخاصة بالمنشأة إذا لم تكن هناك معلومات متاحة بشكل معقول تبين أن المشاركين في السوق سيستخدمون افتراضات مختلفة.

قياس القيمة العادلة عندما يكون حجم أو مستوى النشاط لأصل أو التزام قد انخفض بشكل جوهري

- ب٣٧ قد تتأثر القيمة العادلة لأصل أو التزام عندما يحدث انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط لذلك الأصل أو الالتزام بالنسبة إلى نشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام (أو لأصول أو التزامات مشابهة). ولتحديد ما إذا كان هناك، بناءً على الأدلة المتاحة، انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام، يجب على المنشأة تقويم أهمية وملاءمة عوامل مثل ما يلي:
- (أ) قلة المعاملات التي تمت مؤخراً.
- (ب) عدم إعداد عروض الأسعار باستخدام المعلومات الحالية.
- (ج) تباين عروض الأسعار بشكل كبير سواء بمرور الوقت أو بين صناعات السوق (على سبيل المثال، بعض أسواق السمسرة).
- (د) زوال الارتباط بين المؤشرات التي كانت مرتبطة بشكل كبير بالقيم العادلة للأصل أو الالتزام والمؤشرات الحديثة للقيمة العادلة لذلك الأصل أو الالتزام.

(هـ) حدوث زيادة كبيرة في علاوات مخاطر السيولة الضمنية أو العوائد أو مؤشرات الأداء (مثل معدلات التخلف عن السداد أو حدة الخسائر) للمعاملات المرصودة أو الأسعار المعلنة عند مقارنتها بتقدير المنشأة للتدفقات النقدية المتوقعة، مع الأخذ في الحسبان جميع بيانات السوق المتاحة بشأن المخاطر الائتمانية ومخاطر عدم الأداء الأخرى فيما يخص الأصل أو الالتزام.

(و) وجود فرق واسع بين سعري العرض والطلب أو حدوث زيادة كبيرة في الفرق بين سعري العرض والطلب.

(ز) انخفاض النشاط بشكل كبير في سوق للإصدارات الجديدة (أي سوق أساسية) للأصل أو الالتزام أو للأصول أو للالتزامات المشابهة، أو غياب مثل هذه السوق.

(ح) قلة المعلومات المتاحة للعموم (على سبيل المثال، بخصوص المعاملات التي تحدث في سوق بدون وسطاء).

ب٣٨ إذا خلصت المنشأة إلى حدوث انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام بالنسبة إلى نشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام (أو للأصول أو للالتزامات المشابهة)، يلزم عندئذ إجراء تحليل إضافي للمعاملات أو الأسعار المعلنة. وقد لا يشير الانخفاض في حجم أو مستوى النشاط في حد ذاته إلى أن سعر معاملة أو سعراً معلناً لا يمثل القيمة العادلة أو إلى أن معاملة في ذلك السوق لا تُعد معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة. ومع ذلك، فإذا حددت المنشأة أن معاملة أو سعراً معلناً لا يمثل القيمة العادلة (على سبيل المثال، قد تكون هناك معاملات لا تُعد معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة)، فسيكون من الضروري إجراء تعديل على المعاملات أو الأسعار المعلنة إذا كانت المنشأة تستخدم تلك الأسعار على أنها أساس لقياس القيمة العادلة وقد يكون ذلك التعديل مهماً لقياس القيمة العادلة في مجملها. وقد تكون التعديلات ضرورية أيضاً في حالات أخرى (على سبيل المثال، عندما يتطلب سعر أصل مشابه تعديلاً كبيراً لجعله قابلاً للمقارنة مع الأصل الذي يجري قياسه أو عندما يكون السعر قديماً).

ب٣٩ لا يفرض هذا المعيار منهجية لإجراء التعديلات الكبيرة على المعاملات أو الأسعار المعلنة. انظر الفقرات ٦١-٦٦ وب٥-١١ للاطلاع على مناقشة لاستخدام أساليب التقويم عند قياس القيمة العادلة. وبغض النظر عن أسلوب التقويم المستخدم، يجب على المنشأة أن تدرج تعديلات مناسبة تبعاً للمخاطر، بما في ذلك علاوة مخاطر تعكس المبلغ الذي يطلبه المشاركون في السوق على أنه تعويض مقابل عدم التأكد الملازم للتدفقات النقدية لأصل أو التزام (انظر الفقرة ب١٧). وفيما عدا ذلك، لا يعبر القياس بصدق عن القيمة العادلة. وفي بعض الحالات، قد يكون من الصعب تحديد التعديل المناسب تبعاً للمخاطر. ومع ذلك، فإن درجة الصعوبة وحدها ليست أساساً كافياً يُستبعد بناءً عليه إجراء تعديل تبعاً للمخاطر. ويجب أن يكون التعديل تبعاً للمخاطر انعكاساً لمعاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية.

ب٤٠ إذا حدث انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام، فقد يكون من المناسب إجراء تغيير في أسلوب التقويم أو استخدام أساليب تقويم متعددة (على سبيل المثال، استخدام منهج السوق وأسلوب القيمة الحالية). وعند الترجيح بين مؤشرات القيمة العادلة الناتجة من استخدام أساليب تقويم متعددة، يجب على المنشأة أن تأخذ في الحسبان معقولية مدى قياسات القيمة العادلة. ويتمثل الهدف من ذلك في تحديد النقطة الواقعة ضمن ذلك المدى والتي تُعد الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل ظروف السوق الحالية. وقد يكون اتساع مدى قياسات القيمة العادلة مؤشراً على الحاجة لإجراء تحليل إضافي.

ب٤١ حتى عند حدوث انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام، يظل الهدف من قياس القيمة العادلة هو نفسه. فالقيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة (أي ليست تصفية إجبارية أو بيع اضطراري) بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية.

ب٤٢ يتوقف تقدير السعر الذي عنده سيكون المشاركون في السوق على استعداد للدخول في معاملة في تاريخ القياس في ظروف السوق الحالية، إذا كان هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام، على الحقائق والظروف في تاريخ القياس، ويتطلب ذلك التقدير أيضاً ممارسة الاجتهاد. ولا تُعد نية المنشأة للاحتفاظ بالأصل أو تسوية الالتزام أو الوفاء به بأية صورة أخرى أمراً ذا صلة عند قياس القيمة العادلة لأن القيمة العادلة هي قياس يستند إلى السوق، وليست قياساً خاصاً بالمنشأة.

تحديد المعاملات التي لا تُعد معاملات تمت في ظروف اعتيادية منتظمة

ب٤٣ يكون تحديد ما إذا كانت المعاملة تُعد معاملة تمت في ظروف اعتيادية منتظمة (أو أنها ليست كذلك) أكثر صعوبة إذا كان هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط للأصل أو الالتزام بالنسبة إلى نشاط السوق العادي للأصل أو الالتزام (أو للأصول أو للالتزامات

(المشابهة). ومن غير المناسب في مثل هذه الحالات استنتاج أن جميع المعاملات في ذلك السوق لا تُعد معاملات في ظروف اعتيادية منتظمة (أي أنها تصفية إجبارية أو بيع اضطراري). وتشمل الظروف التي قد تشير إلى أن معاملة ما لا تُعد معاملة تمت في ظروف اعتيادية منتظمة ما يلي:

- (أ) عدم وجود تعرض كافٍ للسوق خلال فترة تسبق تاريخ القياس تتيح تنفيذ الأنشطة التسويقية التي تُعد عادية ومعتادة للمعاملات التي تنطوي على مثل تلك الأصول أو الالتزامات في ظل ظروف السوق الحالية.
 - (ب) وجود فترة تسويقية عادية ومعتادة، ولكن البائع قام بتسويق الأصل أو الالتزام لمشارك واحد في السوق.
 - (ج) إفلاس البائع أو قربه من الإفلاس أو من الوقوع تحت الحراسة القضائية (أي أن البائع في وضع اضطراري).
 - (د) اعتبار أن البائع كان مطالباً بالبيع للوفاء بمتطلبات تنظيمية أو نظامية (أي أن البائع كان مجبراً).
 - (هـ) اعتبار أن سعر المعاملة يُعد شاذاً عند مقارنته بالمعاملات الحديثة الأخرى للأصل أو الالتزام نفسه أو ما يماثله.
- ويجب على المنشأة تقويم الظروف لتحديد ما إذا كانت المعاملة تُعد معاملة تمت في ظروف اعتيادية منتظمة، بناءً على وزن الأدلة المتاحة.

ب ٤٤

يجب على المنشأة، عند قياس القيمة العادلة أو تقدير علاوات مخاطر السوق، أن تأخذ ما يلي في الحسبان:

- (أ) إذا كانت الأدلة تشير إلى أن المعاملة لا تُعد معاملة تمت في ظروف اعتيادية منتظمة، فيجب على المنشأة أن تضع وزناً ضئيلاً (مقارنة بالمؤشرات الأخرى للقيمة العادلة) لسعر تلك المعاملة، إن كانت ستضع له وزناً.
- (ب) إذا كانت الأدلة تشير إلى أن المعاملة تُعد معاملة تمت في ظروف اعتيادية منتظمة، فيجب على المنشأة أن تأخذ سعر تلك المعاملة في الحسبان. وسوف يعتمد الوزن الموضوع لسعر تلك المعاملة عند مقارنته بالمؤشرات الأخرى للقيمة العادلة على الحقائق والظروف، مثل ما يلي:

- (١) حجم المعاملة.
- (٢) مدى قابلية المعاملة للمقارنة مع الأصل أو الالتزام الذي يجري قياسه.
- (٣) مدى قرب المعاملة من تاريخ القياس.

- (ج) إذا لم تتوفر لدى المنشأة معلومات كافية لاستنتاج ما إذا كانت المعاملة تُعد معاملة تمت في ظروف اعتيادية منتظمة، فيجب عليها أن تأخذ سعر المعاملة في الحسبان. وبالرغم من ذلك، فإن سعر تلك المعاملة قد لا يمثل القيمة العادلة (أي أن سعر المعاملة ليس بالضرورة أن يكون الأساس الوحيد أو الرئيسي لقياس القيمة العادلة أو لتقدير علاوات مخاطر السوق). وعندما لا تتوفر لدى المنشأة معلومات كافية لاستنتاج ما إذا كانت معاملات معينة تُعد معاملات تمت في ظروف اعتيادية منتظمة، فيجب عليها أن تضع وزناً أقل لتلك المعاملات عند مقارنتها بالمعاملات الأخرى المعروف أنها معاملات تمت في ظروف اعتيادية منتظمة.

ولا يلزم المنشأة أن تبذل جهوداً مستفيضة لتحديد ما إذا كانت المعاملة تُعد معاملة تمت في ظروف اعتيادية منتظمة، ولكن لا يجوز لها أن تتجاهل المعلومات المتاحة بشكل معقول. وعندما تُعد المنشأة طرفاً في معاملة، يُفترض أن تتوفر لديها معلومات كافية لاستنتاج ما إذا كانت المعاملة تُعد معاملة تمت في ظروف اعتيادية منتظمة.

استخدام الأسعار المعلنة المقدمة من قبل أطراف ثالثة

ب ٤٥ لا يمنع هذا المعيار استخدام الأسعار المعلنة المقدمة من قبل أطراف ثالثة، مثل خدمات التسعير أو السماسرة، إذا كانت المنشأة قد حددت أن الأسعار المعلنة المقدمة من تلك الأطراف قد تم تطويرها وفقاً لهذا المعيار.

ب ٤٦ إذا كان هناك انخفاض كبير في حجم أو مستوى النشاط لأصل أو التزام، فيجب على المنشأة تقويم ما إذا كانت الأسعار المعلنة المقدمة من أطراف ثالثة قد تم تطويرها باستخدام معلومات حالية تعكس المعاملات التي تمت في ظروف اعتيادية منتظمة أو باستخدام أسلوب تقويم يعكس افتراضات المشاركين في السوق (بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر). وعند ترجيح سعر معلن على أنه مُدخل لقياس

قيمة عادلة، فإن المنشأة تضع وزناً أقل للتسعيرات التي لا تعكس نتيجة المعاملات (عند مقارنتها بالمؤشرات الأخرى للقيمة العادلة التي تعكس نتائج المعاملات).

ب٤٧ علاوة على ذلك، يجب أن تؤخذ طبيعة التسعيرة (على سبيل المثال، ما إذا كانت التسعيرة تُعد سعراً دلاليًا أم أنها عرض ملزم) في الحساب عند الترجيح بين الأدلة المتاحة، مع إعطاء وزن أكبر للتسعيرات المقدمة من أطراف ثالثة والتي تمثل عروضاً ملزمة.

الملحق ج تاريخ السريان والتحول

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا المعيار وله نفس القوة التي تحظى بها سائر أجزائه.

- ج ١ يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٣ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا قامت المنشأة بتطبيق هذا المعيار على فترة أسبق، فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- ج ٢ يجب تطبيق هذا المعيار بأثر مستقبلي من بداية الفترة السنوية التي يُطبّق فيها لأول مرة.
- ج ٣ لا يلزم تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار في المعلومات المقارنة المقدمة للفترات التي تسبق أول تطبيق لهذا المعيار.
- ج ٤ عدلت "التحسينات السنوية، دورة ٢٠١١ - ٢٠١٣"، الصادرة في ديسمبر ٢٠١٣، الفقرة ٥٢. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠١٤ أو بعد ذلك التاريخ. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل بأثر مستقبلي من بداية الفترة السنوية التي تم فيها تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣ لأول مرة. ويُسمح بالتطبيق الأسبق. وإذا قامت المنشأة بتطبيق ذلك التعديل لفترة أسبق، فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة.
- ج ٥ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، الصادر في يوليو ٢٠١٤، الفقرة ٥٢. ويجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.
- ج ٦ عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ "عقود الإيجار" الصادر في يناير ٢٠١٦، الفقرة ٦. ويجب على المنشأة تطبيق ذلك التعديل عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦.
- ج ٧ عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨ "العرض والإفصاح في القوائم المالية"، الصادر في أبريل ٢٠٢٤، الفقرة ٥١. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨^٥.

^٥ تم إضافة هذه الفقرة نتيجة لإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي ١٨.